مجلس الأمن

السنة الرابعة والسبعون

مؤقت

الجلسة ٨٦٠١

الأربعاء، ٢١ آب/اغسطس ٢٠١٩، الساعة ٠٩/٣٠

نيويورك

الرئيس	السيدة فرونيتسكا	(بولندا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد ريبكين
	ألمانيا	السيد شولتز
	إندونيسيا	السيد سيهاب
	بلجيكا	السيد كورمان
	بيرو	السيد أوغاريلي
	الجمهورية الدومينيكية	السيد سنغر واسنغر
	جنوب أفريقيا	السيد ماتجيلا
	الصين	السيد وو هايتاو
	غينيا الاستوائية	السيد ندونغ مبا
	فرنسا	السيدة غيغين
	كوت ديفوار	السيد إيبو
	الكويت	السيد العتيبي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد هيكي
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد كوهين

جدول الأعمال

الحالة في الصومال

تقرير الأمين العام عن الصومال (S/2019/661)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room 0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

افتتحت الجلسة الساعة ٩/٣٠ .

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في الصومال

تقرير الأمين العام عن الصومال (S/2019/661)

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس أدعو ممثل الصومال إلى المشاركة في هذه الجلسة.

وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو إلى المشاركة في الجلسة مقدمي الإحاطات التالية أسماؤهم : السيد جيمس سوان، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال؛ والسيد فرانسيسكو كايتانو خوسي ماديرا، الممثل الخاص لرئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي للصومال ورئيس بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال؛ والسيدة براميلا باتن، الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع؛ والسيدة أمينة أرال، المديرة التنفيذية لمركز تنمية المرأة الصومالية.

ينضم السيد ماديرا والسيدة أرال إلى هذه الجلسة عبر تقنية التداول بالفيديو من مقديشو.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن أسترعي انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2019/661، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن الصومال.

أعطي الكلمة الآن للسيد سوان.

السيد سوان (*تكلم بالإنكليزية*): يسرني أن أخاطب مجلس الأمن لأول مرة منذ تولي مهامي في شهر حزيران/يونيه. وأود أن أبدأ بالتأكيد للأعضاء التزامي الكامل بتنفيذ ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال، التي وافق عليها المجلس في القرار ٢٤٦١ (٢٠١٩) وقرارات المجلس الأخرى ذات الصلة. كما أود أن أشدد في البداية على الأهمية المحورية للأولويات الرئيسية الشاملة في كل ما نقوم به بما في ذلك حقوق الإنسان والخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، وإشراك الشباب وإدماج المجتمع المدني ضمن قضايا أخرى.

ومنذ وصولي إلى الصومال كنت ممتنًا للغاية للترحيب الحار الذي خصتني به الحكومة الاتحادية والولايات الأعضاء في الاتحاد وجميع الصوماليين الذين سعدت بلقائهم. كما أقدر تعاون الشركاء الدوليين في الصومال حتى الآن وأتطلع إلى تعزيز هذا التعاون. وأنا ممتن بشكل خاص للمشورة والتعاون الوثيق من جانب السفير فرانسيسكو ماديرا، الممثل الخاص لرئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي في الصومال، وأشيد بالتضحية البطولية المستمرة لقوات بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال من أجل قضية السلام في الصومال.

ومنذ عودتي إلى بلد تابعته عن كثب لسنوات عديدة، أعجبت بالعديد من علامات التقدم الواضحة. لقد زرت كل ولاية من الولايات الأعضاء في الاتحاد وصوماليلاند، حيث أتيحت لي الفرصة لسماع وجهات نظر قادتها وشعبها. وخلال رحلاتي في جميع أنحاء البلد، لاحظت العديد من الأمثلة على الانتعاش والتنمية وتحسن الأمن ومؤسسات الدولة الوظيفية. ودهشت للغاية، بل إنني تأثرت بصمود والتزام وشجاعة الصوماليين الذين قابلتهم. وهذا التقدم هو بمثابة شهادة على خطة بناء السلام وبناء الدولة الطموحة ولكن القابلة للتحقيق، والتي يلتزم بها قادة الصومال.

ويتطلع الصومال وشركاؤه الدوليون إلى رؤية المزيد من هذا التقدم من الآن وحتى نهاية عام ٢٠٢٠ من خلال الإصلاح الدستوري والتقدم في العمليات الأمنية وإصلاحات قطاع الأمن وتخفيف عبء الديون الذي يؤدي إلى تمويل يمكن توقعه للتنمية،

وتنظيم الانتخابات الوطنية المتوقعة. ويجب أن نقر بالمكاسب التي تحققت حتى الآن صوب تحقيق هذه الأولويات. ومع ذلك بدأت نافذة تحقيق المزيد من التقدم الضروري بشأن هذه القضايا تضيق. وقد لا تتقيد مواعيد الأنشطة الرئيسية بالجداول الزمنية المتفق عليها. وقد يتأخر تحقيق المزيد من التقدم بدون تجدد الحوار والتعاون بين جميع أصحاب المصلحة.

ويتطلب إعداد المرحلة لتحقيق تلك الأهداف من الآن وحتى عام ٢٠٢٠ بذل جهود متسارعة في الأشهر القليلة المقبلة. وسيتطلب أيضًا توافقًا سياسيًا بين الزعماء الصوماليين على المستوى الوطني، في السلطتين التنفيذية والتشريعية للحكومة، وخاصة بين الحكومة المركزية والولايات الأعضاء في الاتحاد بشأن أفضل السبل لتحقيق التقدم. ونتطلع إلى الاجتماع المقبل لمنتدى الشراكة المعني بالصومال، المقرر عقده خلال شهر تشرين الأول/أكتوبر الذي سيتيح الفرصة للصومال وشركائها الدوليين من أجل الاتفاق على مجالات العمل ذات الأولوية وتحفيز التقدم بشأن أولويات بناء الدولة في الصومال من الآن وحتى نهاية عام ٢٠٢٠.

وتتيح الدورة الانتخابية الوطنية في عامي ٢٠٢٠ و ٢٠٢١ الفرصة لإحراز تقدم حاسم في عملية إرساء الديمقراطية. وتستمر الاستعدادات التقنية في إحراز التقدم، ومشروع قانون الانتخابات قيد الاستعراض من قبل البرلمان الاتحادي وتستعد اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة لتسجيل الناخبين.

وأشجع مجلس الشعب في البرلمان على الإسراع في استعراض واعتماد مشروع القانون الانتخابي، بما في ذلك إجراء المزيد من المشاورات لحشد دعم سياسي واسع النطاق. وتحقيقا لهذه الغاية، أرحب باستئناف التعاون بين مجلسي البرلمان. كما أشجع الحكومة الاتحادية على إنشاء فرقة عمل لتنسيق الأمن الانتخابي لوضع الترتيبات التي سيتم بموجبها تأمين الانتخابات. كما نحث على تعزيز تمكين المرأة في العمليات السياسية.

وحتى ونحن نتطلع إلى تنظيم الانتخابات الوطنية في عامي ٢٠٢٠ و ٢٠٢١، يجب أن ننتبه للعمليات الانتخابية في الولايات الأعضاء في الاتحاد. ونتابع عن كثب التطورات في غالمودوغ حيث يجري بدعم من حكومة الصومال الاتحادية إنشاء منتدى للمصالحة. ونشجع هذا الجهد الرامي إلى تحقيق توافق واسع النطاق في الآراء بشأن العملية الانتخابية لغالمودوغ.

ولا زلنا نحث في جوبالاند على إجراء عملية انتخابية واحدة متفق عليها وتوافقية، وبدونها سيزداد هناك خطر عدم الاستقرار هناك في حال الطعن إن طعن في النتائج. لقد ضغطت الأمم المتحدة والشركاء الدوليون الآخرون على جميع الأطراف للتوصل إلى حل وسط ومتفق عليه بشأن سبل المضي قدما متفق عليهاو لكن ما أضيق الوقت الآن للأسف ضيق للغاية. والاضطرابات في جوبالاند ليس من شأنها أن تعرض للخطر المكاسب التي تحققت في تلك الولاية الاتحادية فحسب، بل والعديد من الأولويات الوطنية البالغة الأهمية، بما في ذلك الإعدادات الاستعدادات للانتخابات في عامي ٢٠٢٠ و ٢٠٢١ ومكافحة حركة الشباب وخطة التنمية. ومهما كانت نتيجة الانتخابات في جوبالاند غدا، أهيب بجميع الأطراف المعنية ممارسة ضبط النفس والامتناع عن العنف وتسوية التظلمات من خلال الحوار.

وكما ذكرت في بداية إحاطتي، زرت صوماليلاند في ٢٧ و٢٨ تموز/يوليه وأجريت مشاورات مفيدة مع قادتها. وسنواصل تشجيع الحوار بين السلطات في هرجيسا ومقديشو وغيرهما للبناء على الجهود السابقة.

وسيوفر الدستور الاتحادي، بمجرد اعتماده، رؤية مشتركة لجميع الصوماليين وسيحدد بوضوح أدوار أجهزة الولاية الاتحادية وعلاقاتها مع الولايات الاتحادية الأعضاء وفيما بينها. وقد أحرز تقدم في عملية الاستعراض الفني لكن الصوماليين الآن بحاجة إلى مواصلة الحوار الشامل للتوصل إلى اتفاق بشأن المسائل البالغة الأهمية العالقة، بما في ذلك توزيع الصلاحيات والعلاقات الحكومية الدولية ونظام الحكم وتقاسم الموارد ووضع مقديشو.

وتظل الحالة الأمنية في الصومال مصدر قلق بالغ. فالهجوم الوحشي الذي شنته حركة الشباب على مكاتب إدارة بنادر الإقليمية في ٢٤ تموز/يوليه بمثابة تذكرة مؤلمة بالتهديد الذي يشكله الإرهاب على التقدم المحرز. وأنعي ضحايا هذا الهجوم والهجمات الأخرى وأترحم عليهم. بيد أن لكن هناك تطورات أمنية مشجعة أخرى. فقوات الأمن الصومالية، التي تعمل مع بعثة المراقبين العسكريين التابعة للاتحاد الأفريقي في الصومال والأمم المتحدة والشركاء الدوليين، تحرز تقدما في استعادة واستقرار شبيلي السفلى، على أطراف مقديشو، التي كانت تحت سيطرة حركة الشباب. وأظهرت تلك العمليات فعالية هذا التعاون وعززت التزام الجهات الفاعلة الأمنية الرئيسية بالنهج الشامل إزاء الأمن. وتدعم العمليات في الوقت ذاته تنفيذ الخطة الانتقالية وهيكل الأمن القومي من خلال تحقيق الإصلاحات المؤسسية التي تهدف إلى تشكيل القوات العسكرية وقوات الشرطة الصومالية وإضفاء الطابع المهني عليها ودعمها وكذلك مؤسسات سيادة القانون والعدالة.

ويحرز الصومال تقدما ثابتا نحو الانتعاش الاقتصادي.، وتتواصل الجهود الرامية إلى تحسين المرونة الاقتصادية للبلد، فضلا عن الطابع الشامل وكذلك شمولية لذلك النمو. وخطت السلطات الحكومية خطوات هامة نحو تحسين الأداء المالي وتعزيز الحكم الرشيد. وأصبح البلد قاب قوسين أو أدنى من بلوغ نقطة اتخاذ القرار في إطار المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون. ويتعين على حكومة الصومال الاتحادية الآن كفالة تحقيقها للشروط المسبقة المتبقية للوصول إلى نقطة اتخاذ القرار في أوائل عام ٢٠٢٠، الأمر الذي يتطلب التعاون الوثيق مع البرلمان لسن التشريعات اللازمة ومع الولايات الاتحادية الأعضاء بشأن الإطار الاتحادي المالي.

وفي الوقت نفسه لا تزال الأزمة الإنسانية في الصومال من بين أكثر الأزمات التي طال أمدها في العالم. فهناك حالياً ٢,٢ مليون صومالي يواجهون انعدامًا غذائيًا حادًا و ٢,٦ مليون مشرد داخليا يًا يفرون من النزاع والجفاف. وأصدرت الأمم المتحدة والحكومة الصومالية معًا خطة استجابة لتأثير الجفاف تقتضي جمع ٦٨٦ مليون دولار، لم يؤمن يتوفر منها سوى زهاء ٣٥٠ مليون دولار. وأدعو الدول الأعضاء إلى التعجيل بتقديم مساهمات مالية لتنفيذ الخطة. وفي الوقت نفسه، يجب أن نركز على الأولويات الصومالية المشروعة لتحقيق التنمية الطويلة الأجل، على النحو المبين في إطار التعافي والقدرة على الصمود والأعمال التحضيرية لبرنامج التنمية الوطنية الجديد.

لقد مرت ثمانية أشهر تقريبا منذ ١ كانون الثاني/يناير، عندما صُدمت أسرة الأمم المتحدة من هول الفاجعة جراء هجوم بقذائف الهاون على مجمع مقديشو. وحققنا منذ ذلك اليوم تقدما كبيرا لتعزيز سلامة وأمن موظفي الأمم المتحدة. وسيظل أمن الموظفين ورفاههم أولوية بالنسبة لي طوال فترة ولايتي.

وأود أيضا أن أعرب عن تقديري العميق لنائبي، السيد رايسيدون زينينغا، لقيادته ية في الأشهر الصعبة التي سبقت وصولي لتولي مهامي. وأود أيضا أن أشكر مكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال على دعمه الثابت لبعثة الاتحاد الأفريقي والجيش الوطني الصومالي وأسرة الأمم المتحدة في الصومال.

إن بناء السلام والاستقرار المستدامين في بلد عانى الأزمات والصدمات التي شهدها الصومال على مدى عقود يتطلب المثابرة والصبر. وبدعم مجلس الأمن المستمر، والمجتمع الدولي قاطبة، تظل البعثة ملتزمة بمساعدة الصوماليين في رحلتهم نحو مستقبل سلمي ومزدهر.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر السيد سوان على إحاطته.

وأعطي الكلمة الآن للسيد ماديرا.

السيد ماديرا (*تكلم بالإنكليزية*): أشكركم، سيدتي الرئيسة، على دعوتي لمخاطبة مجلس الأمن بشأن الحالة في الصومال. وأود في البداية أن أنضم إلى السيد سوان في تهنئتكم، سيدتي الرئيسة، على توليكم رئاسة مجلس الأمن.

ومنذ إحاطتي السابقة للمجلس (انظر S/PV.8533)، ظل المشهد السياسي والأمني في الصومال مشجعا بالرغم من تكرار حالات الاضطراب وانعدام الاستقرار السياسي. ففي الأشهر الثلاثة الماضية شهد البلد تطورات سياسية وأمنية واقتصادية إن سُخِّرت على نحو مستدام سيكون لها تأثير صحي إيجابي على جهودنا المتضافرة للمساعدة في إنهاء الحرب في الصومال وتحقيق العودة إلى السلام في البلد وبناء مستقبل أفضل لجميع أبناء شعبه.

وشهدنا خلال الفترة قيد الاستعراض، شهدنا الجهود التي تبذلها الحكومة الاتحادية في الصومال سعيا إلى الامتثال لالتزاماتها وتحقيق المعالم الأهداف الرئيسية للسلام والاستقرار والتنمية والسياسة الشاملة، لا سيما فيما يتعلق بالأعمال التحضيرية بالاستعداد للانتخابات على مستوى الولايات في غالمودوغ وجوبالاند. وفي غالمودوغ، سجل تقدما ملحوظا أحرز تقدم ملحوظ صوب المصالحة، بما في ذلك المصالحة بين العشائر وفيما بينها كأساس لنهج تحقيق الاستقرار في الأجل البعيد. وأدت إقامة رئيس الوزراء حسن خيري في غالمودوغ، التي استمرت أكثر من شهر إلى إطلاق عملية أُدمجت بموجبها قوات عشائر أهل السنة والجماعة وهبر في قوات الأمن الوطنية الصومالية. ووُجِّهت الدعوة لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة والشركاء الثنائيين لحضور إطلاق مبادرات رئيس الوزراء بشأن إدماج القوات والأعمال التحضيرية لمؤتمر للمصالحة في غالمودوغ في دوسمريب والتحضير لانتخابات ولاية غالمودوغ التي ستجرى في وقت لاحق من العام.

والتقى الوفد مع بعض المجندين المدمجين من أهل السنّة وأتيحت له الفرصة للاجتماع مع لجنة المصالحة ومناقشتها بشأن تشكيلها ومهمتها والمجتمعات التي تمثلها ومستوى تمثيلها. ويجب دعم جهود رئيس الوزراء في جميع الجوانب، لأنها توفر فرصة فريدة للوفاء بتشكيل حكومة موحدة وإنشاء مؤسسات عاملة في غالمودوغ وتحقيق المصالحة الدائمة بين ١١ عشيرة تشكل سكان الولاية والسلام والاستقرار الضروريين لتحقيق أي تطور مجدٍ هناك.

وفيما يتعلق بجوبالاند، عقدت بعثة الاتحاد الأفريقي أثناء الاستعدادات للانتخابات المقبلة، عقدت بعثة الاتحاد الأفريقي عدة اجتماعات منفصلة مع الحكومة الاتحادية للصومال وقادة ولاية جوبالاند والمرشحين للانتخابات الرئاسية من المعارضة والشيوخ التقليديين وممثلي المجتمع الدولي لاستعراض تدهور الحالة السياسية في جوبالاند بهدف التخفيف من حدة العواقب البعيدة المدى واحتمال تصاعد التوترات فيما بين الجهات صاحبة المصلحة. وكانت النتيجة الرئيسية لتلك المشاركات اتفاق أصحاب المصلحة على دور بعثة الاتحاد الأفريقي على النحو المبين في القرار ٢٤٧٢ (٢٠١٩) للمساعدة في تهيئة بيئة آمنة في الفترة السابقة للانتخابات، بما في ذلك تعزيز أمن كسمايو والمناطق المحيطة بها. واُتفق أيضا على خطة عمل تتوخى إجراء انتخابات حرة ونزيهة وشاملة، فضلا عن تكوين لجنة للاستخبارات.

وذهبنا بقيادة زميلي السيد جيمس سوان فضلا عن بعثة الاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال، إلى كسمايو بالنيابة عن المجتمع الدولي وبذلنا جهودا للتواصل مع أصحاب المصلحة واللجنة المستقلة المعنية بالانتخابات وبتحديد الدوائر الانتخابية في ولاية جوبالاند والإدارة في كسمايو لمعالجة الشواغل التي أثارتها الأطراف الرئيسية. وتستمر هذه الجهود، وما زلنا على الرغم من

تأخر الوقت نأمل في أن تتوصل الأطراف إلى تفاهم يفضي إلى إجراء انتخابات سلمية وذات مصداقية وشاملة من شأنها أن تعزز وحدة أهالي جوبالاند.

وفي انتخابات عامي ٢٠٢٠ و ٢٠٢١ كانت المسائل الرئيسية المطروحة خلال الفترة قيد الاستعراض هي مواصلة إعداد القوائم الانتخابية حيث نُظر في القرارات السياسية المتعلقة بالنظام الانتخابي مع مراجعة قانون الأحزاب السياسية وتسجيل الناخبين والتوعية العامة وأمن الانتخابات. ولا يزال يتعين على اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة إنهاء الأعمال التحضيرية السابقة لتسجيل الناخبين، بما في ذلك تحديد مراكز تسجيل الناخبين التي يمكن ضمان أمنها بدعم من بعثة المراقبين العسكريين التابعة للاتحاد الأفريقي في الصومال.

واتساقا مع قرار مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي والقرار ٢٤٧٢ (٢٠١٩) رعت مفوضية الاتحاد الأفريقي وبعثة الاتحاد الأفريقي ونظمتا حلقة عمل لأصحاب المصلحة المتعددين في كمبالا بشأن أمن الانتخابات وآلية لتسوية المنازعات الانتخابية تعنى بالانتخابات العامة المقرر عقدها في عامي ٢٠٢٠ و ٢٠٢١ في الصومال. ووضع مشروع خطة لأمن الانتخابات أثناء حلقة العمل، وتتوخى من بين أمور أخرى، التدخلات الرئيسية المتوقعة وإنشاء فرقة عمل لأمن الانتخابات من قبل حكومة الصوال الاتحادية وسوف يسند إليها تطوير مفهوم لأمن الانتخابات في عامي ٢٠٢٠ و ٢٠٢١. وفي غضون ذلك أنشأت البعثة بصورة استباقية خلايا انتخابات داخلية في جميع أنحاء المناطق وتتألف من العناصر الشرطية والعسكرية والمدنية.

وفيما يتعلق بعملية مراجعة الدستور، أُجريت مناقشات مأذون بها مع الرئيس محمد عبد الله محمد فرماجو عن التقدم المحرز حتى الآن. وتم التخطيط والاتفاق على إجراء مشاورات عامة والمشاركة المدنية، في حين يستمر العمل على تنفيذها.

وبعثة الاتحاد الأفريقي على استعداد للإسهام في هذه الجهود عن طريق دعم قوات الأمن الصومالية التي أسندت إليها مهمة توفير الأمن لمختلف الأفرقة التي ستتولى تنفيذ هذا البرنامج في المناطق.

ويواصل الاقتصاد الصومالي تعافيه حيث تقدر زيادة النمو هذا العام بنسبة ٣ في المائة بالمقارنة إلى نسبة ٢,٨ في المائة في العام الماضي. وانخفض التضخم من نسبة ٣,٢ إلى ٣ في المائة وفقا للمعلومات المتحصل عليها من السلطات الحكومية. وتواصل الحكومة تنفيذ البرنامج الرابع والأخير من برنامج صندوق النقد الدولي تحت إشراف خبراء من الصندوق. ويرمي البرنامج إلى جذب القروض الميسرة من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وزيادة فرص التخفيف من عبء الديون. ونرى أنه ينبغي تقدير ذلك الجهد ودعمه.

ولا تزال حركة الشباب تشكّل أكبر تهديد للسلام والاستقرار في جميع أنحاء الصومال. ولمواجهة هذا التحدي تواصل بعثة الاتحاد الأفريقي وجودها في القطاعات المبينة في مفهوم عملياتها للفترة من ٢٠١٨ إلى ٢٠٢١. ونواصل بالتعاون مع قوات الأمن الصومالية حماية المراكز السكانية وتأمين طرق الإمداد الرئيسية وتوفير الحراسة للقوافل لضمان سلامة تنقل الأشخاص والبضائع وتوزيع المساعدات الإنسانية وتمكين مسؤولي الحكومة والولايات الاتحادية من مباشرة مهامهم الحكومية. ونواصل القيام بالدوريات القتالية وتنفيذ العمليات الموجهة ضد العدو.

ولأجل مواصلة وتعزيز التنسيق العملياتي الحالي بين البعثة وحكومة الصومال الاتحادية وشركائها، عقدت بعثة الاتحاد الأفريقي عدة اجتماعات لتنسيق العمليات في مقرها، وأحرز تقدم كبير في مجالات التشاور والتخطيط المشترك والعمليات المشتركة. في ذلك الصدد ودعما للجهود التي تبذلها قوات الأمن الصومالية بهدف تنفيذ خطة الانتقال الصومالية، نفذت بعثة الاتحاد الأفريقي عمليات هجومية محددة الأهداف في منطقة

كوسكوري ودار السلام في القطاع ٢ بهدف وقف أنشطة حركة الشباب وإضعافها. وفي هذا السياق، أحرز تقدم كبير في تنفيذ المرحلة الأولى من أنشطة خطة الانتقال الصومالية، بما في ذلك التأهب القتالي والتوجيه والمساعدة لأفراد الكتيبة ٥٣، وكتيبة النسر، والكتيبة ٢٧ ٥٣ وكتيبة الاستطلاعات التابعة للجيش الوطني الصومالي. ونفذت بعثة الاتحاد الأفريقي والجيش الوطني الصومالي أجرت عمليات مشتركة تمكنت من تهدئة الوضع في قرى سبيد وباريري وجانال بالإضافة إلى المناطق المحررة في نيسان/أبريل وأيار/مايو. وأدت هذه العمليات المشتركة أيضا إلى استعادة بلدات سيل ساليني وسيل غيلو وأوداغلي في منطقة شبيلي السفلى من حركة الشباب في الفترة بين حزيران/يونيه وآب/أغسطس ٢٠١٩.

وبالمثل فإن تفاعلنا وتعاوننا مع دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام أمران حيويان ولا غنى عنهما. وهما يزدادان قوة ونحن نتوغل في أراضي العدو. وبفضل العمل الهام الذي تؤديه وكالة الأمم المتحدة هذه، أُنقذت أرواح الكثير من جنودنا وكُفلت سلامتهم البدنية كاملة. وهذا أمر مهم أيضا في الحد من التهديد الذي تشكله الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع.

وأود أيضا أن أشدد على أهمية التآزر والتعاون والدعم الذي تتلقاه البعثة من مكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال. ويمكّننا هذا الدعم من المضي قدما وإنجاز ما نقوم به. وأود أن أعرب عن تقديري وشكري للسيدة فليبيتو على عملها بطريقة استباقية وتعاونية وودية مع بعثة المراقبين العسكريين التابعة للاتحاد الأفريقي في الصومال.

وبخصوص إعادة تشكيل بعثة الاتحاد الأفريقي، فقد تحقق ذلك على مستوى قواتها ونطاق عملها. في هذا الصدد، ونظرا لوتيرة العمليات أنشأت البعثة قواعد أمامية للعمليات في سيل ساليني وسيل غيلو وأوداغلي. ومن ناحية أخرى أنشأت قطاعات البعثة ١ و ٢ و ٣ سلفا قوات متنقلة وأثبتت فعاليتها في دحر العدو وإبعاده عن المراكز السكانية الرئيسية. وبالمثل دربت شرطة بعثة الاتحاد الأفريقي ٢٥١ ٣ من أفراد الشرطة الصومالية المنشورين في ٣١ من مراكز الشرطة العاملة في الصومال في مختلف المواضيع الشرطية. وقدمت أيضا الدعم العملياتي لزيادة تعزيز الخدمات الشرطية المهنية القوية والمستجيبة للاحتياجات في جميع أنحاء البلد.

وبالمثل، وتمشيا مع الخطة الانتقالية للصومال، قدمت بعثة الاتحاد الأفريقي الدعم في مجال بناء القدرات إلى قوة الشرطة الصومالية من خلال التدريب الرامي إلى إنعاش الخبرات والتدريب المتخصص، بما في ذلك عقد دورات تدريبية بشأن الخفارة المجتمعية وحقوق الإنسان، والخفارة المجتمعية والقضاء على نزعة التطرف وتدريب المدربين من أجل تعزيز مهارات الشرطة كجزء من الجهود الرامية إلى تيسير النقل التدريجي للمسؤوليات الأمنية إلى قوات الأمن الصومالية.

وفي محاولة لدعم حماية حقوق الأشخاص المستضعفين، يشترك أفراد شرطة بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال في الموقع مع موظفي مركز تنسيق الشؤون الجنسانية التابع للشرطة الصومالية من أجل توفير التوجيه والتوعية. وجرى توفير التوجيه والتوعية إلى ما مجموعه ٩٧٠ فردا من أفراد قوة الشرطة الصومالية وقوات الشرطة التابعة للولايات الأعضاء في الاتحادية بشأن العديد من المواضيع المتصلة بالعنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس. وتحتفظ البعثة بأفرقة القطاعات المدنية في كيسمايو وجوهر وبيلدوين وبيدوا، للاضطلاع بخطة البعثة لتنفيذ المهام لعام ٢٠١٩ والتعامل مع قادة الولايات الأعضاء في الاتحاد ومنظمات المجتمع المدني والشركاء الرئيسيين، بما في ذلك وكالات الأمم المتحدة، دعما للقوات العسكرية وقوات الشرطة في جهود تحقيق الاستقرار بما يتماشى مع الخطة الانتقالية للصومال وفي تنفيذ برامج تحقيق الاستقرار.

وإذ نقوم بتلك الأشياء، نسعى إلى التأكد من أن عملياتنا تجرى في إطار الامتثال الصارم للقانون الدولي الإنساني الساري

والقانون الدولي لحقوق الإنسان وسياسة الأمم المتحدة لبذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان. وتحقيقا لهذه الغاية، وخلال الفترة قيد الاستعراض، أجرت البعثة سلسلة من الدورات التدريبية قبل النشر وفي البعثة لجميع الأفراد النظاميين بشأن القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان وحماية الطفل وحماية المرأة وحصر الخسائر في صفوف المدنيين وتحليلها وخلايا الاستجابة والاستغلال والانتهاك الجنسيين والسلوك والانضباط والعنف الجنسي المتصل بالنزاعات. وخلال الفترة قيد الاستعراض، جرى الاضطلاع بدورات تدريبية للتطوير المهني للبلدان المساهمة بقوات في البعثة – أوغندا وبوروندي وكينيا وسيراليون – في حين جرى الاضطلاع بالعديد من الدورات التدريبية التعريفية في مناطق البعثات.

ولعل المجلس يذكر أنه، بعد الاستيلاء على مدينة مقديشو، شرعت قوات البعثة في تحرير العواصم الإقليمية والمراكز السكانية الرئيسية في بقية أنحاء وسط وجنوب الصومال. وللحفاظ على هذه المكاسب وكفالة تطور الحياة بشكل عادي في المناطق المحررة، كان على البعثة إرساء وجود مستمر في هذه المدن والمراكز السكانية للاحتفاظ بها وتأمينها وإحباط جميع المحاولات التي تبذلها حركة الشباب لاستردادها. ومع تزايد عدد المدن التي تمت استعادتها من حركة الشباب، زاد كذلك عدد القوات اللازمة للاحتفاظ بها. ويعاني حجم القوات المأذون به للبعثة من الضغوط في ظل مطالب السكان المتنامية بالحماية والأمن.

ولحل هذه المشكلة ومواصلة استعادة المدن من حركة الشباب مع الاحتفاظ بالبلدات التي تم بالفعل استردادها، أنشأت البعثة قوات مخصصة متنقلة، لكن هذا النهج اقترن به تحد آخر – هو من سيقوم بمهام الاحتفاظ بالبلدات المحررة حديثا ويحافظ على المكاسب المتراكمة؟ولم نجد لهذا السؤال إجابة مرضية، حيث أن إخواننا الصوماليين ليسوا في وضع يمكنهم بعد من توفير قوة مناسبة من حيث الحجم لديها التدريب الملائم ومتكاملة ومجهزة بالقدر الكافي وتتمتع بالدعم اللوجستي المناسب الذي يمكن التعويل عليه. إن عدم قدرة القوات الصومالية تلك على الاحتفاظ بالمراكز السكانية المحررة حديثا والبناء على ذلك تشكل مسألة أكثر حساسية – هي ما فائدة استمرار بعثة الاتحاد الأفريقي في تحرير المزيد من المدن والبلدات، بتكلفة باهظة من حيث لأرواح والمعدات، لتجد أن تلك البلدات والمدن تستردها حركة الشباب مرة أخرى بسبب الافتقار إلى القوات اللازمة للاحتفاظ بها؟

وهذا الجانب من التحديات التي تواجه البعثة في مسرح العمليات لم يفهمه قط على نحو مناسب المجتمع الدولي الأوسع نطاقا، الذي يفضل التشبث بموقفه المفترض – الذي يتمثل في أن البعثة لا تقوم بعمليات هجومية كما كانت تفعل في السابق. إن التطورات الأخيرة في سابيد وباريير وسيل ساليني وسيل غيلو وأوضغيلي قدمت الإجابة المناسبة على هذا السؤال، والتي لم نتمكن من التوصل إليها لسنوات عديدة. الصوماليون لديهم الآن كتائب متكاملة ومدربة على نحو مناسب قادرة على التصدي لحركة الشباب وتحرير المدن والاحتفاظ بها، بما يتيح وجود الحكومة في المدن وتلبية طلبات السكان وتوفير الخدمات.

وهذا أحد أبرز الإنجازات خلال الفترة قيد النظر. وللحفاظ على ذلك وإتاحة توطيد المكاسب المتراكمة وتحقيق عملية نقل المسؤوليات الأمنية من بعثة الاتحاد الأفريقي إلى الصوماليين، علينا أن نواصل دعم توليد القوات في الصومال وتدريب وتجهيز تلك القوات المسلحة وحمايتها وتمكينها من استرداد المدن والبلدات ومواصلة الاحتفاظ بها.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر السيد ماديرا على إحاطته.

أعطي الكلمة الآن للسيدة باتن.

السيدة باتن (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكركم، سيدتي الرئيسة، على إتاحة هذه الفرصة لي لتقديم إحاطة إلى مجلس

الأمن بشأن الزيارة التي قمت بها مؤخرا إلى الصومال في الفترة من ١٤ إلى ١٨ تموز/يوليه، بناء على دعوة من الحكومة الاتحادية.

وعلى الرغم من أنها زيارتي الأولى، إلا أن الصومال لم يبرح من أولويات الولاية الموكلة إلي على مدى العقد الماضي. بعد التوقيع على البيان المشترك بشأن منع العنف الجنسي في أيار/مايو ٢٠١٣، يعمل مكتبي، من خلال فريق الخبراء المعني بسيادة القانون والعنف الجنسي في حالات النزاع، بنشاط من خلال بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال وغيرها من كيانات الأمم المتحدة لدعم الحكومة في تعزيز النظام القضائي الرسمي.

وكان الغرض من زيارتي هو الانخراط مع الحكومة الاتحادية والولايات الأعضاء في الاتحاد، لتقييم الجهود الجارية وفهم التحديات وتحديد طبيعة الدعم الذي سيقدم إلى الحكومة في جهودها الرامية إلى منع ومواجهة العنف الجنسي المتصل بالنزاعات. وخلال زيارتي، قمت بزيارة إلى مقديشو وبيدوا. وفي المدينتين، اجتمعت مع كبار المسؤولين الحكوميين والبرلمانيين ومسؤولي الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، ومقدمي الخدمات على الخطوط الأمامية وممثلي المجتمع المدني.

ولم يتسن لي مقابلة ناجين بسبب القيود الأمنية، وإن كنت راضية عن مستوى المعلومات التي حصلت عليها من منظومة الأمم المتحدة والشركاء المنفذين الذين شددوا على أن العنف الجنسي في الصومال لا يزال مبعثا للقلق البالغ. عدد الحالات الموثقة، ليس سوى غيض من فيض مشكلة هيكلية عميقة، مع عدد لا يحصى من النساء والفتيات اللواتي تعرضن للعنف الجنسي أو يعشن في خوف منه. وأشدد على كلمة ”عدد لا يحصى“، لأن الضحايا غالبا ما لا يراهم أحد ويتعذر الوصول إليهم، إذ ليس أمامهن مكان للإبلاغ عن هذه الجرائم أو مكان يلجأون.

إنها بيئة تتعرض فيها النساء والفتيات بوجه خاص لخطر العنف الجنسي المتصل بالنزاعات بسبب عدم المساواة بين الجنسين والتمييز المتجذرين بعمق واستمرار انعدام الأمن وضعف سيادة القانون والتشريد الواسع النطاق ومحدودية الوصول إلى مؤسسات الدولة وعدم إمكانية الوصول إلى المناطق التي تسيطر عليها حركة الشباب والأزمات الإنسانية المتكررة.

وفي بيدوا، أبلغني رئيس الولاية الجنوبية الغربية وآخرون من أعضاء مجلس وزرائه، وزيرا العدل والمساواة بين الجنسين، باستمرار انعدام الأمن، ولا سيما في مخيمات المشردين داخليا، حيث النساء والفتيات المشردات من الأقليات المهمشة أكثر عرضة لخطر العنف الجنسي بسبب الافتقار إلى آليات الحماية أو محدودية الوصول إليها.

لقد واجتمعت مع أكثر من ٣٥ منظمة من منظمات المجتمع المدني ومقدمي الخدمات على خط المواجهة في مقديشو، الذين وصفوا حالة يتجرأ فيها مرتكبو الجرائم الجنسية على القيام بذلك بسبب ضعف النظام القانوني والوصم المرتبط بالإبلاغ، مما يؤدي لأن تصبحما يجعل العدالة أمرا بعيد المنال بالنسبة لمعظم الضحايا. وسلطوا الضوء على الكيفية التي أدى بها النزاع إلى تآكل قوة جميع المؤسسات الرئيسية، لا سيما نظام العدالة الجنائية، مما حد بشدة من حماية حقوق الإنسان للضحايا وقدرتهم على السعي لتحقيق العدل بطريقة آمنة وكريمة.

وأثاروا التحديات الخطيرة التي يواجهونها في الوصول إلى الفئات الضعيفة من النساء والفتيات، ولا سيما المعاقات، بسبب انعدام الأمن، والقيود التي تفرضها أطراف النزاع، والهجمات الموجهة ضد العاملين في مجال تقديم المعونة. فغالبية الضحايا لا يمكنهن الحصول على الخدمات الصحية الشاملة، بما في ذلك خدمات الصحة الجنسية والإنجابية. وقد حظرت حركة الشباب معظم المنظمات غير الحكومية وجميع وكالات الأمم المتحدة من الوصول للمناطق الخاضعة لسيطرتها.

كما أثيرت شواغل إزاء الممارسة الشائعة المتمثلة في عمليات الاختطاف التي تقوم بها حركة الشباب وإجبار الأسر

على الموافقة على الزواج القسري. وفي هذا الصدد، شعرت بالتشجيع إزاء لوجود مشروع تجريبي مبتكر في بايدوا، بدعم من المنظمة الدولية للهجرة، التي توفر المساعدة لإعادة تأهيل النساء والفتيات اللائي كن مرتبطات سابقا بحركة الشباب وإعادة إدماجهن. وتشاطر أخصائيون اجتماعيون معلومات بشأن العديد من الحالات، بما في ذلك اختطاف فتاة تبلغ من العمر ١٧ عاما وإجبارها على الزواج من عضو في حركة الشباب، لكنها هربت مع طفليها اللذين ولدا نتيجة الاغتصاب، وضحية شابة أخرى دفعت ٥٠ مليون شلن صومالي، أي ما يعادل ٢ ٥٠٠ دولار، كي تهرب من حركة الشباب. وإدراكا لإمكانات هذا المشروع والحاجة الملحة للوصول إلى عدد أكبر من ضحايا التطرف العنيف والإرهاب، فإن مبادرة الأمم المتحدة لمكافحة العنف الجنسي في حالات النزاع، وهي الشبكة المشتركة بين الوكالات التي أترأسها، تعمل بالفعل لتكرار تلك المبادرة وتوسيع نطاقها.

كما أثيرت مسألة إفلات مرتكبي جرائم العنف الجنسي من العقاب باعتبارها مصدرا رئيسيا للقلق، مع خشية الضحايا من وصمة العار والأعمال الانتقامية، وضعف النظام القانوني وتعقيده، والافتقار إلى وجود إطار تشريعي مناسب ونظام قضائي فعال، واستخدام نظم العدالة التقليدية مما أدى إلى نقص مزمن في الإبلاغ.

وعلى الرغم من الجهود المستمرة التي تبذلها الحكومة لتعزيز نظام العدالة الرسمي، تعتمد العديد من الناجيات من العنف الجنسي على آليات تقليدية لتحقيق العدالة – بما في ذلك القانون العرفي، ونظام الحير، والشريعة – التي يرغمن فيها على الزواج من المغتصب لتفادي جلب العار للأسرة ووصمها. وتشكل الثقافة المحلية عقبة رئيسية أمام العدالة، بما فيها من عرف يتمثل في إجبار الضحايا على الزواج من المعتدين عليهن أو قبول الماشية كتعويض عن الاعتداء. وأعرب عن القلق إزاء سلامة فتاة في الثامنة من عمرها قام قائد لواء يبلغ من العمر ٢٧ عاما باغتصابها في مدينة عذلي قبل بضعة أيام من زيارتي، وإزاء احتمال تسوية القضية عن طريق نظام العدالة التقليدي.

وعلى الرغم من تلك الحالة الصعبةذلك الوضع المعقد للغاية، يسرني أن أبلغ المجلس بأن حواري مع السلطات الوطنية كان صريحا وبنّاء. ولم تكن هناك أي محاولة لإنكار مدى خطورة هذه الجرائم أو التقليل منها. وفي الواقع، هناك اعتراف بأن جميع أطراف النزاع كانت، ولا تزال، ترتكب العنف الجنسي، فضلا عن التعبير عن الإرادة السياسية للتصدي لتلك الآفة.

وعلى الرغم من بعض الجهود الجديرة بالثناء التي تبذلها الحكومة، مثل مراجعة الدستور، ومشروع القانون المتعلق بالجرائم الجنسية الذي وافق عليه مجلس الوزراء الاتحادي منذ أيار/مايو ٢٠١٨، والجهود التي يقودها مكتب المدعي العام، وتدريب الشرطة الصومالية والقوات المسلحة الصومالية ووكالة الاستخبارات والأمن الوطنية خلال عام ٢٠١٨، فإن لا تزال وتيرة التقدم بطيئة، مع استمرار بقاء الإرهاب بوصفه تهديدا رئيسيا أمام تحقيق السلام والاستقرار في البلد.

وكنتيجة مباشرة للزيارة التي قمت بها، التزمت الحكومة بالعمل مع منظومة الأمم المتحدة لوضع خطة جديدة لتنفيذ البيان المشترك، في شكل خطة عمل بشأن لإنهاء العنف الجنسي في حالات النزاع، التي ستركز على عناصر أساسية للقرار ٢٣٣١ (٢٠١٦)، الذي يبين الصلة بين الإرهاب والعنف الجنسي المتصل بالنزاعات، والقرار ٢٤٦٧ (٢٠١٩)، الذي يدعو إلى تقديم استجابة شاملة وتركز على الضحايا للتصدي للعنف الجنسي المتصل بالنزاعات.

كما أعربت الحكومة عن التزامها بالعمل على رفع قواتها من مرفق التقرير السنوي للأمين العام المعني بالعنف الجنسي المتصل بالنزاعات، والتمست الدعم التقني من المفوضية لوضع خريطة طريق في هذا الصدد. وفي التقرير الأخير للأمين العام

(S/2019/280)، أُدرج الجيش الوطني الصومالي، وقوة الشرطة الصومالية، والميليشيات المتحالفة، فضلا عن قوات بونتلاند، باعتبارها أطرافا ثمة توجد أسباب وجيهة للاشتباه في ارتكابها أنماطا من الاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي أو مسؤوليتها عنها. وخلال مشاركتي مع نائب رئيس الوزراء وغيره من المسؤولين الحكوميين، أوضحت أن التنفيذ الكامل للبيان المشترك سيكون أمرا أساسيا على الطريق نحو الرفع من القائمة.

وشملت الرسائل الرئيسية الأخرى التي نقلتها للحكومة أهمية التصدي للعنف الجنسي المتصل بالنزاعات في المقام الأول باعتباره مسألة تتعلق بالسلام والأمن، من خلال إشراك وزارات الدفاع والأمن الداخلي والعدالة، بالإضافة إلى وزارة شؤون المرأة وحقوق الإنسان والتنمية. إن أهمية التصدي للأسباب الجذرية مع وجود اعتراف يؤدي إلى وقف العنف الجنسي تستلزم القضاء على عدم المساواة بين الجنسين والتمييز اللذين يدعمنا كلا منبوصفهما السبب الرئيسي للانتهاكات الاعتداء وما يقترن بها من وصمة اجتماعية، بدءا بالتصديق على الصكوك الدولية والإقليمية المتعلقة بحقوق المرأة.

ويجب على وجه السرعة سن مشروع قانون الجرائم الجنسية الذي لا يزال معروضا على البرلمان، الأمر الذي يشير إلى أن قانون العقوبات الصومالي يصنف العنف الجنسي باعتباره مجرد جريمة خدش حياء وضد العفة الجنسية. وثمة حاجة إلى تعزيز مشاركة الولايات الاتحادية الأعضاء في جميع المبادرات الحكومة الاتحادية، وخاصة في وضع خطة العمل الجديدة وتنفيذها. وأخيرا وليس آخرا، أود التأكيد على مدى أهمية إشراك طائفة واسعة من الجهات المعنية، بما في ذلك الحكومة والمجتمع المدني والزعماء التقليديين والدينيين والأوساط المانحة والدبلوماسية.

وقد وافقت اتفقت مع حكومة الصومال الاتحادية على نشر الخبرة التقنية من مكتبي في أقرب وقت ممكن لدعم وضع خطة عمل جديدة للتصدي للعنف الجنسي المتصل بالنزاعات ومعالجته. وسيعمل مكتبي عن كثب مع منظومة الأمم المتحدة ككل في دعم حكومة الصومال.

وعلى الرغم من أن السلام لا يزال بعيد المنال وأن العنف وانعدام الأمن أصبحا أمرا طبيعيا خلال عقود من النزاع، لا يزال الناجون ومقدمو الخدمات على خط المواجهة قادرين على الصمود. وما يريدونه، في المقام الأول، هو استجابة من الحكومة والمجتمع الدولي تبين أنهم ليسوا منسيين.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر السيدة باتن على إحاطتها الإعلامية.

وأعطي الكلمة الآن للسيدة أرالي.

السيدة أرالي (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكركم، سيدتي الرئيسة، على الدعوة إلى تقديم معلومات مستكملة عن حالة النساء والفتيات. اسمي أمينة أرالي وأنا. من الشباب المدافع عن حقوق الإنسان والداعي إلى تحقيق السلام. ولدت ونشأت في الصومال، وشهدت انتهاكات حقوق الإنسان في بلدي على مدى ٣٠ عاما. وأضم صوتي إلى صوت زملائي المدافعين عن حقوق الإنسان الذين حاربوا دون كلل من أجل تحقيق السلام والعدالة في بلدي، والذين فقدوا حياتهم أو أحباءهم في هذه العملية.

أتكلم اليوم بصفتي المديرة التنفيذية لمركز النهوض تنمية بالمرأة الصومالية. إن منظمتي تسعى جاهدة لمكافحة العنف الجنساني ضد النساء والفتيات من خلال تعزيز مشاركتهن في جميع مجالات الحياة العامة. وقد أنشأ وأطلق مركز النهوض بالمرأة الصومالية أول خطوط ساخنة مجانية لضحايا العنف الجنسي والجنساني، ويقدم الدعم الطبي والنفسي والمادي والقانوني، بالإضافة إلى توفير أماكن آمنة للناجيات ين من خلال مراكز جامعةالخدمات المتكاملة. إن مؤسستي من أكبر المؤسسات التي تقدم برامج المساعدة القانونية والوصول إلى العدالة في كثير

من مناطق الصومال. وندعم الآلاف من الناجيات من العنف الجنساني سنويا.

وسيتطرق بياني اليوم إلى أربع نقاط رئيسية، وهي: تأثير النزاع على النساء والفتيات في الصومال والتحديات المتعلقة بالوصول إلى العدالة ومشاركة المرأة في قطاع السلام والأمن والمشاركة الهادفة للمرأة في الحياة الاقتصادية والسياسية.

لقد أدت ثقافة العنف التي نشأت عن ٣٠ عاما من الحرب والاضطراب السياسي إلى تدمير المجتمع الصومالي، من مؤسسات الدولة إلى الأسر العادية. ويعاني الصومال اليوم من عدم المساواة ويؤثر التمييز الجنساني على معظم النساء في شتى المستويات الاجتماعية والاقتصادية. وقد حصل الصومال على درجة ٠,٧٧ من مؤشر عدم المساواة بين الجنسين الذي تشير فيه الدرجة ١ إلى عدم المساواة الكاملة. والعنف الجنسي والجنساني واقع مستمر يكتنفه الصمت. فعلى سبيل المثال، تلتزم مجموعات الأقليات الصمت حيال تأثيره على المجتمعات المحلية لتجنب الوصم والاقصاء الاجتماعي.

ونرحب ببعض الخطوات الملموسة التي اتخذتها الحكومة للتصدي للعنف الجنسي والجنساني، بما في ذلك صياغة مشروع قانون الجرائم الجنسية والجهود الرامية إلى محاسبة الجناة. وكانت العملية التشاورية بشأن صياغة مشروع القانون، التي شملت مساهمات المجتمع المدني، مثالا إيجابيا على صنع السياسات بشكل جامع وعلى نحو يستجيب لاحتياجات الناجيات من العنف الجنسي والجنساني والمنظمات المعاملة في ذلك المجال.

لكن لا يزال هناك الكثير الذي يجب القيام على وجه السرعة، بما في ذلك تنفيذ القانون المتعلق بالجرائم الجنسية. ولم يوقع الصومال اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة أو يصدق عليها أو ينفذها حتى الآن. والتزمت الحكومة الصومالية بوضع خطة عمل وطنية تمشيا مع القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) لكنها لم تنفذ حتى الآن. ويجب على مجلس الأمن أن يحث حكومة الصومال الاتحادية على التصديق على جميع التشريعات الإقليمية والدولية لحماية حقوق النساء والفتيات وتنفيذها وضمان استيفاء جميع التشريعات الوطنية، بما في ذلك القانون المتعلق بالجرائم الجنسية وقانون تشويه الأعضاء التناسلية للإناث للمعايير الدولية وسنها وتنفيذها بدقة. ويجب على الحكومة الصومالية التعجيل أيضا بإنشاء اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان وضمان احترام القوانين الدولية لحقوق الإنسان.

ويجب أيضا على حكومة الصومال الاتحادية والسلطات الإقليمية ضمان عدم التسامح مع الإفلات من العقاب والتعجيل بالتحقيق في جميع الحالات المبلغ عنها للعنف الجنسي والجنساني، بما في ذلك تلك التي ترتكب ضد قوات الأمن، وكذلك احترام حقوق الناجيات في أي عملية وسلامتهن وخصوصيتهن. وينبغي للحكومة أن تدعم إنشاء محاكم متخصصة للنظر في قضايا العنف الجنسي والجنساني ضد النساء والفتيات ومحاكم الأحداث الخاصة بالأطفال.

ومن الأهمية بمكان أن تبذل الحكومة الجهود لتوعية مختلف أصحاب المصلحة، بمن في ذلك القيادات الدينية والتقليدية والسلطات المحلية وسلطات إنفاذ القانون والقضاء، بالعنف الجنسي والجنساني. والحديث عن العنف الجنسي والجنساني يمثل الخطوة الأولى نحو القضاء عليه.

وفي البيئة الهشة السائدة في الصومال، يشكل وصول المرأة إلى العدالة تحديا كبيرا بسبب القوانين التمييزية وغياب البرامج المراعية للمنظور الجنساني. وبالتالي لا تحظى المرأة إلا بتسمية حقوقها، دون أي سبل للانتصاف، في حين يظل الرجال القائمين على تحقيق العدالة لهن.

كما واجهت مشاركة المرأة في القضاء والمهن القانونية مقاومة في الصومال. وعلى الرغم من الدعوة لسنوات عديدة، هناك عدد قليل من المدعيات العامات ولا توجد قاضيات في البلد. وعملت مؤسستي على مر ١٩ عاما على تحسين مشاركة

المرأة في القطاع القضائي. وخلصنا إلى أن إدماج المرأة في ذلك القطاع لا يحسن تحقيق العدالة بالنسبة لها فحسب بل بالنسبة للمجتمع ككل.

ويضمن إشراك النساء كقاضيات ومدعيات عامات ومحاميات ومسؤولات قضائيات أن يصبح القضاء أكثر تمثيلا للمجتمع الصومالي وأن يكون أقدر على تلبية احتياجات الفئات المتنوعة، بمن في ذلك النساء. ويجب ألا يقتصر الوصول إلى العدالة على مجرد محاكمة الجرائم؛ بل يجب أيضا أن يمكن المرأة وينهي اللامساواة بين الجنسين التي تجعل النساء عرضة للعنف.

لقد أسهمت النساء بنشاط في إحلال السلام وإنهاء الحرب الأهلية في الصومال. لكن فشل ١٤ اتفاقا من اتفاقات السلام التي تم التوصل إليها على مدى العقود الثلاثة الماضية بسبب إقصاء المرأة. ووُقع أحدث اتفاق للسلام في عام ٢٠٠٠ بعد إشراك النساء. لكن دورهن كمساهمات رئيسيات في إحلال السلام لا يزال غير معترف به إلى حد كبير. وقد فشلت الحكومة الصومالية حتى الآن في تنفيذ الأحكام الجنسانية في اتفاقات السلام والأمن وبناء الدولة.

ويجب على الحكومة أن تكفل وضع حقوق المرأة في صميم جميع القرارات المتعلقة بالسلام والأمن على جميع المستويات. ولتحقيق ذلك الهدف، نحتاج إلى التصدي لجميع العوائق والمخاطر المتصلة بالحماية التي تحد من المشاركة الكاملة للمرأة في بناء السلام في الصومال. وتمثل المرأة ١١ في المائة من قوات الشرطة وذلك يجعل الصومال ثالث أكبر بلد من حيث عدد الضابطات في أفريقيا. بيد أن هناك عميدة واحدة في المناصب العليا لصنع القرار ضمن قوات الشرطة. ولذلك يجب على الحكومة بذل المزيد من الجهد لضمان ألا تمثل المرأة في صفوف تلك القوات فحسب بل وكذلك في المناصب القيادية.

وقد استُبعدت المرأة الصومالية من طاولة المفاوضات وعمليات صنع القرار والأدوار القيادية في مجالي الاقتصاد والسياسة، بالرغم من أن النساء هن المعيلات في حوالي ٨٠ في المائة من الأسر في الصومال اليوم. كما تواجه النساء الناشطات سياسيا الانتقام لثنيهن عن المشاركة في أنشطة مستقبلية. وينبغي لمجلس الأمن أن يحث بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال على العمل مع الحكومة لوضع آلية لحماية النساء اللائي يطمحن إلى تولي الأدوار القيادية وتوفير آخر المستجدات بشأن التقدم المحرز في التعاون مع الجمعيات النسائية المدنية في جميع الأنشطة.

ويجب على المجلس أيضًا أن يدعو حكومة الصومال صراحة إلى حماية حقوق المرأة وجميع المدافعات عن حقوق الإنسان. وقد كان من نتائج جهود الدعوة التي بذلتها المجموعات النسائية المحلية والدولية اعتماد حصة نسبتها ٣٠ في المائة للنساء في مبادئ غاروي، بالرغم من أنها لم تذكر في خرائط طريق السلام أو اللوائح الداخلية للبلد. ويجب على مجلس الأمن الآن أن يدعو الحكومة الصومالية وسلطات الدولة إلى ضمان تكريس تخصيص حصة لا تقل عن ٣٠ في المائة للنساء في الدستور الاتحادي وفي القوانين الانتخابية التي هي قيد المراجعة حاليًا.

ويجب ضمان حصة نسبتها ٣٠ في المائة للنساء في انتخابات عام ٢٠٢٠ المقبلة، وهو ما سيوفر فرصة تاريخية للنساء للمشاركة في أول انتخابات بالاقتراع العام يجريها البلد منذ ٥٠ عامًا. وتستحق النساء والفتيات الصوماليات نفس الحقوق والفرص والحماية في جميع مجالات الحياة، شأنهن في ذلك شأن الرجال والفتيان الصوماليين.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر السيدة أرالي على إحاطتها.

وأعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيد هيكي (المملكة المتحدة) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى مقدمي الإحاطات الأربعة، الذين

أَثْرَوا حقا مناقشاتنا هنا اليوم، كما أود الإعراب عن تعاطف المملكة المتحدة الكبير مع أسر الضحايا في الهجمات التي تشنها حركة الشباب. وندين هذه الهجمات بأقوى العبارات الممكنة ونشيد بالدور الذي يضطلع به الجيش الوطني الصومالي وقوات الشرطة الصومالية وقوات بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال في الجهود الرامية إلى تعزيز السلام والأمن والاستقرار في الصومال.

وأود أن أرحب ترحيبا حارا بالممثل الخاص للأمين العام سوان، وأن أشيد به وفريقه على عملهم خلال الأشهر القليلة الماضية. والأمم المتحدة أدت وستؤدي دورا حيويا في التمكين من تحقيق السلام والأمن الدائمين للصومال ونشجع على المشاركة والتعاون الكاملين مع الأمم المتحدة. ونظام الجزاءات بالطبع جزء أساسي من إصلاح قطاع الأمن. ونشجع الصومال على الانخراط في حوار مع فريق الخبراء الذي كلفه مجلس الأمن بهذه المهمة.

وأود أيضا أن أشكر براميلا باتن الممثلة الخاصة للأمين العام على الإحاطة المهمة للغاية التي قدمتها اليوم، وعلى العمل الممتاز الذي قامت به مع الحكومة الصومالية للتصدي للعنف الجنسي المتصل بالنزاعات.

ويدل التزام الحكومة بوضع خطة عمل وطنية جديدة لإنهاء العنف الجنسي في حالات النزاع على استعدادها لمعالجة تلك المسألة المتفشية. ومع ذلك، فإننا نتشاطر القلق إزاء عدم إحراز تقدم، ولا سيما في ما يتعلق بسن مشروع قانون الجرائم الجنسية، الذي أشارت إليه الممثلة الخاصة باتن. ويحدوني الأمل في أنها ستتمكن من العودة إلى المجلس في الوقت المناسب لتحيطنا علما بآخر المستجدات بشأن التقدم المحرز في العديد من المسائل التي أشارت إليها هذا الصباح.

وأود أيضا أن أشكر السيدة آرال على إحاطتها الإعلامية الممتازة والقوية للغاية اليوم بشأن الأعمال الميدانية التي تقوم بها هي ومنظمتها والمدافعون الآخرون عن حقوق الإنسان لتعزيز حقوق الإنسان في الصومال. وكلنا سمعنا بصوت عال وواضح رسالتها بشأن ضرورة إدماج مجلس الأمن لقضايا حقوق الإنسان والتصدي للعنف الجنسي في عملنا بشأن الصومال. وأشكرها على وضوحها التام. ويشكل حضورها جلستنا اليوم رسالة تذكيرية للمجلس بأهمية ممارسة المرأة لدور محوري في منع نشوب النزاعات، والوساطة، وبناء الدولة. وأشكرها جزيل الشكر على ذلك.

وكما سمعنا من الممثلة الخاصة للأمين العام، ستكون الأشهر الثمانية عشر المقبلة بالغة الأهمية للصومال. وأود أن أتطرق بإيجاز إلى ثلاث مسائل. أولا، فيما يتعلق بالانتخابات في جوبالاند، فإننا، إلى جانب شركاء آخرين حول هذه الطاولة، لم نبرح نشجع جميع الأطراف المعنية على التوصل إلى اتفاق بشأن عملية انتخابية ذات مصداقية، وشاملة، ونزيهة، وسلمية. ويساورنا قلق شديد إزاء حقيقة أنه لم يتم التوصل إلى اتفاق بشأن تلك العملية، وأن النهج الحالية تصل إلى نقطة يتزايد معها بشكل كبير احتمال عدم الاستقرار والانقسام في جوبالاند.

لذلك ندعو جميع الجهات المعنية إلى الامتناع عن العنف. ونشجع إعادة تنشيط الحوار بين دول المنطقة بهدف الحفاظ على الاستقرار في جوبالاند، والصومال، والمنطقة عامة. وندعو جميع الأطراف المعنية إلى مواصلة إحداث أي تغييرات ممكنة من شأنها أن تسفر عن عملية تحظى بأوسع تأييد في جوبالاند. والمملكة المتحدة مستعدة لتقديم دعمها الكامل لتلك المناقشات من خلال الجهود التي يبذلها سوان الممثل الخاص للأمين العام، وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال، وبالشراكة مع الاتحاد الأفريقي، ومع الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية.

والمجال الثاني الذي أود أن أتطرق إليه هو الانتخابات الوطنية في عام ٢٠٢٠ أو عام ٢٠٢١. ويشكل الإسراع في اعتماد قانون انتخابي يكفل عملية عادلة، ويتيح تمثيل جميع

الصوماليين أمرا حيويا. وإذا لم يتم إقراره بحلول تشرين الثاني/نوفمبر هذا العام، فقد يؤثر ذلك تأثيرا شديدا على إنجاز الانتخابات في الوقت المحدد. وفي الظروف الراهنة تشعر المملكة المتحدة بالقلق على وجه الخصوص إزاء عدم كفاية الأحكام المتعلقة بالإسراع في تمثيل فئات الأقليات والنساء. وتلك مسألة تناولتها أيضا السيدة آرال في إحاطتها الإعلامية التي قدمتها للتو. ونحن على استعداد في المملكة المتحدة، لتوفير الدعم للانتخابات، ونحث الآخرين على أن يفعلوا الشيء نفسه.

ومجال التركيز الثالث هو الأمن. ومن الأهمية بمكان أن تعمل الحكومة الاتحادية في الصومال والدول الأعضاء معا لتنفيذ هيكل الأمني الوطني المتفق عليه في مؤتمر لندن بشأن الصومال عام ٢٠١٧، وتنفيذ الخطة الانتقالية لتحقيق الأمن بقيادة صومالية، على نحو ما دعا إليه المجلس في القرار ٢٤٧٢ (٢٠١٩). ونتفق مع الممثلة الخاصة والسفير ماديرا على أن تكوين القوات الأمنية الصومالية المتمتعة بالقدرة، والخاضعة للمساءلة، والمقبولة، والميسورة التكلفة، أمر حيوي تماما لتحقيق تلك الغاية. وأتفق أيضا مع رسالة الممثلة الخاصة باتن بأننا بحاجة أيضا إلى التأكد من أن قوات الأمن الصومالية يمكنها التصدي لمسألة العنف الجنسي ضد النساء والفتيات، وهو الأمر المتفشي جدا في الصومال، كما سمعنا اليوم.

وفي هذا الصدد، نرحب بالعمليات الأمنية المشتركة الجارية بقيادة صومالية في منطقة شبيلي السفلى، باعتبار ذلك مثالا للتنسيق الجيد بين القوات الصومالية والدولية. ولكن لا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله لتحقيق الاستقرار والسيطرة على الأراضي على المدى الطويل، والاضطلاع بأعمال مماثلة في أماكن أخرى في الصومال.

وفي الختام، نتفق مع الممثل الخاص سوان في أن المشاركة بين الحكومة الاتحادية في الصومال والولايات الاتحادية الأعضاء، هي في صميم جهودنا كلها في الصومال. ولذلك، نحث الحكومة الاتحادية والولايات الاتحادية الأعضاء على العمل معا لتسوية المسائل المتبقية بشأن تقاسم السلطة والموارد الاتحادية من خلال عملية استعراض دستورية لتمكين استمرار مسار الصومال صوب إجراء انتخابات وفق مبدأ الصوت الواحد للشخص الواحد، وشاملة وسلمية في عام ٢٠٢٠ أو عام ٢٠٢١. ومن الأهمية بمكان أن يوضح منتدى الشراكة المعني بالصومال في تشرين الأول/أكتوبر أن علاقة الحكومة الاتحادية بالولايات الاتحادية الأعضاء هي شراكة حقيقية وأنه يوفر مجموعة متفق عليها من الأولويات المشتركة حتى نهاية عام ٢٠٢٠. ولا تزال الضغوط الخارجية تشكل خطرا يهدد الاستقرار السياسي. ويجب استخدام نفوذ المجتمع الدولي ودول المنطقة والمجلس بطريقة بناءة، والاستثمار في النظام الاتحادي والمؤسسات لزيادة ما نقوم به من تنسيق لدعم الصومال في جهوده.

السيد كوهين (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أشكر جميع مقدمي الإحاطات الإعلامية اليوم، ونهنئ الممثل الخاص سوان على دوره الجديد. وستكون خبرته العميقة عونا كبيرا للمجتمع الدولي في دعم الصومال في الفترة الصعبة القادمة، من خلال الإصلاحات السياسية والأمنية، ونحن على استعداد لدعمه.

لا يزال الصومال يواجه تحديات كبيرة في طريقه نحو بناء دولة آمنة ومستقرة ومزدهرة، وهو ما تؤكده الهجمات شنتها حركة الشباب مؤخرا في مقديشو وكيسمايو وأدت إلى مقتل العمدة وما يزيد على العشرين شخصا، من بينهم اثنان من مواطني الولايات المتحدة. وعلى الرغم من هذه الهجمات، توفر جهود الإصلاح التي تبذلها الحكومة الاتحادية في الصومال، بدعم من الأمم المتحدة، والاتحاد الأفريقي، والشركاء الدوليين، الأمل في أن يتم إحراز تقدم. ونشجع كلا من بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال والحكومة الصومالية على مواصلة العمل صوب نقل المسؤوليات الأمنية، والعمل مع الشركاء الدوليين

بغرض التنسيق الوثيق في هذا الجهد. وبالمثل، تحتاج الشرطة الصومالية إلى دعم بناء القدرات الحالية للمساعدة على تحقيق الاستقرار في المناطق التي استُردت من حركة الشباب.

وكما أشار زميلنا من المملكة المتحدة يجب أيضا أن يتعاون المسؤولون الصوماليون، وأن يشاركوا فريق الخبراء في لجنة الجزاءات لمعالجة أوجه القصور التي أوضحها ذلك الفريق، والتي تعوق التقدم في الصومال.

وعلى الصعيد السياسي، تهيئ إصلاحات الحكومة الاتحادية في المجال السياسي ومجال الحوكمة، بما في ذلك مشروع قانون الانتخابات والإصلاح الدستوري، أفضل أمل لتحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي على نحو مستدام. وتأسف الولايات المتحدة لأن هذه الإصلاحات الهامة لم تكتمل أو تنفذ بعد. ونحث جميع أصحاب المصلحة الصوماليين على الالتزام بإخلاص للنهوض بتلك الإصلاحات.

ونحيي جهود رئيس الوزراء خيري للمصالحة بين العشائر المتنافسة والحكومة الاتحادية ودعم إدماج المليشيات المحلية في هيكل الأمن الوطني الصومالي. ويتوقف نجاح الصومال على استمرار التعاون المثمر بين مقديشو والدول الأعضاء. وتوفر الانتخابات الرئاسية المقبلة في جوبالاند الفرصة لإعادة تأكيد الاحترام المتبادل بين الحكومة المركزية وحكومات الولايات. وندعو جميع الأطراف إلى دعم إجراء انتخابات سلمية وتجنب أي تدخل في العملية الانتخابية. وبينما يواصل البلد العمل تجاه نظام ديمقراطي وفقا لمبدأ الصوت الواحد للشخص الواحد في إطار التحضير للانتخابات الرئاسية عام ٢٠٢٠ أو عام ٢٠٢١، فإننا نشدد على الحاجة إلى التنسيق الوثيق بين فرقة العمل المعنية بأمن الانتخابات التابعة للحكومة الاتحادية، وبعثة الاتحاد الأفريقي، ومكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال، وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال، من أجل توفير الأمن للناخبين خلال كل مرحلة من مراحل التخطيط للانتخابات وتنفيذها.

كما يجب ألا تغيب عن بالنا الأزمة الإنسانية المستمرة في الصومال. فقد سبب ضعف مواسم الأمطار، تلف المحاصيل، وتدهور أحوال الماشية، وازدياد خطر الأمراض المتصلة بالجفاف، على نطاق واسع. وتشير التقديرات إلى أن ٢,٢ مليون شخص في الصومال يواجهون انعدام الأمن الغذائي المهدد للحياة، ويحتاج ٥,٤ ملايين شخص على الأقل إلى مساعدة إنسانية عاجلة. ومنذ عام ٢٠١٨، ما برحت الولايات المتحدة تقدم مساعدة تربو على٦٧٠ مليون دولار لتمويل الغذاء والماء والصحة والتغذية والصرف الصحي والنظافة الصحية. وبالتالي، فإننا نناشد المجتمع الدولي بأن يساعد أيضا في تمويل الاستجابة الإنسانية.

السيد العتيبي (الكويت): بداية نرحب بالسفير جيمس سوان الممثل الخاص للأمين العام في الصومال، ونتمنى له النجاح في مهمته الجديدة، ونشكره على إحاطته المهمة. كما نشكر السيد فرانسسكو ماديرا، والسيدة باميلا باتن والسيدة أمينة آرال، مديرة معهد تنمية المرأة الصومالية، على إحاطاتهم الإعلامية.

وأود التركيز في بياني على ثلاثة محاور رئيسية. ويتناول الأول المستجدات السياسية. ونرحب بالمساعي المبذولة من قبل الحكومة الصومالية الفيدرالية والولايات الاتحادية لتحقيق المصالحة بالرغم من التحديات. وندعو جميع الأطراف إلى تخطي العقبات التي تقوض تحقيق التكامل السياسي والاقتصادي والأمني في الصومال، وندعوها إلى تغليب مصلحة الدولة على أي مصالح أخرى، خاصة وأن الفترة المقبلة تعتبر حاسمة لمستقبل الصومال، في ظل اقتراب موعد عقد الانتخابات العامة بحلول ٢٠٢٠-٢٠٢١.

إن تحقيق المصالحة ستكون له نتائج إيجابية بلا شك؛ وسيمكن القادة الصوماليين من البناء على ما تحقق من إنجازات هامة خلال الفترة الماضية، ومنها مواصلة تنفيذ الشق التقني

في إطار خطة النهج الشامل للأمن؛ واستكمال لجنة مراجعة الدستور المستقلة للمراجعة الأولية للدستور الاتحادي المؤقت؛ وإقرار مسودة قانون الانتخابات؛ والانتهاء من عملية تحديد مراكز تسجيل الناخبين؛ والتصديق على عدد من القوانين الهامة.

ونتطلع إلى مواصلة الحكومة الفيدرالية جهودها الرامية لتنفيذ الخطة الانتقالية ولإنجاز أجندتها الإصلاحية السياسية الشاملة. ونعوّل على حرصها على تحقيق الأهداف التنموية الاقتصادية، وتعزيز القدرات المالية الذاتية وزيادة إيراداتها.

بالنسبة للوضع الأمني، للأسف لا تزال الحوادث التي تعرض لها الصومال مؤخرا تذكرنا بالخطورة التي تمثلها حركة الشباب وغيرها من الجماعات المسلحة. ويُعدُّ استهداف حركة الشباب والجماعات المسلحة الأخرى لموظفي الأمم المتحدة ومنظمات الإغاثة العاملين في الصومال، أمرا مرفوضا وندينه بأشد العبارات. وينبغي علينا في المجلس التعامل معها بكل جدية وحكمة لضمان عدم تكرارها. وما يثير القلق هو تنامي قدرة تلك الجماعات الذاتية في صناعة الأجهزة المتفجرة والعبوات الناسفة، وذلك يعطي أهمية خاصة لتحقيق إطار النهج الشامل للأمن الهادف إلى تمكين قوات الأمن الوطنية لحماية الدولة من مخاطر الإرهاب والعنف والتطرف، بطريقة تنسجم مع الخطة الانتقالية وهيكل الأمن الوطني.

وبالنسبة للحالة الإنسانية، فإن استمرار انعدام الأمن الغذائي وارتفاع أعداد المشردين داخليا إلى مستويات خطرة والذي بلغ عددهم حاليا ٢,٦ مليون شخص، هو مبعث للقلق شديد. وللأسف فإن التنبؤات عن حالة المناخ غير مشجعة، وتنذر بقدوم موسم جاف جديد بسبب انخفاض الأمطار. ونخشى أن يؤدي ذلك إلى عدم تمكن الصومال من تلبية احتياجات الإنتاج الزراعي لهذا العام.

وبالرغم من ذلك، لا نزال متفائلين بالخطوات التنموية التي اتخذتها الحكومة الفيدرالية الصومالية، والتي أسهمت في إقرار صندوق النقد الدولي باستيفاء الصومال لشرط معيار الترتيب الائتماني. وهي خطوة هامة في طريق تخفيض عبء الديون على الدولة في إطار مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون.

ختاما، نجدد دعوتنا إلى ضرورة احترام سيادة الصومال واستقلاله السياسي ووحدته. وندعو المجتمع الدولي إلى مواصلة تقديم الدعم السياسي والمادي للحكومة الفيدرالية الصومالية لتمكينها من إعادة بناء الدولة وإرساء الاستقرار فيها.

السيد ماتجيلا (جنوب أفريقيا) (*تكلم بالإنكليزية*): تود جنوب أفريقيا أن تشكر مقدمي الإحاطات التالية أسماؤهم على بياناتهم: الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال، السيد جيمس سوان؛ والممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع، السيدة براميلا باتن؛ والممثل الخاص لرئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي في الصومال ورئيس بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، السفير فرانسيسكو كايتانو خوسيه ماديرا؛ وشقيقتنا، المديرة التنفيذية لمركز تنمية المرأة الصومالي السيدة أمينة أرالي.

ويثني وفد بلدي على الدور الذي تؤديه بعثة الأمم المتحدة، ومكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال، وبعثة الاتحاد الأفريقي، والاتحاد الأفريقي، والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، فضلا عن الشركاء الدوليين، في تيسير عمليات بناء الدولة وبناء السلام في الصومال. ونشيد بالتضحيات التي تبذلها البعثة وقوات الأمن الصومالية لضمان تحقيق رؤية صومال ينعم بالسلام والاستقرار.

ويود وفد بلدي أن يتناول المسائل الثلاث التالية: أولا، العملية السياسية وضرورة الحوار الوطني والمصالحة الوطنية؛ ثانيا، ضرورة معالجة المسائل الأمنية والإنسانية؛ وثالثا، أهمية تهيئة الظروف المناسبة للانتخابات الوطنية ٢٠٢٠-٢٠٢١.

أولا، تود جنوب أفريقيا تأكيد الأهمية الحاسمة لكفالة استدامة العملية السياسية في الصومال. وفي هذا الصدد، يؤكد

وفد بلدي من جديد أنه لا يمكن تعزيز ودعم المكاسب التي تحققت في الصومال إلا عندما يستأنف جميع قادة الحكومة الاتحادية والولايات الاتحادية الأعضاء جهودهم للانخراط في حوار وطني حقيقي. وذلك هو السبيل الوحيد لمعالجة المسائل السياسية المعلقة في الوقت الحالي والتحديات التي يواجهونها. وسيتطلب ذلك التوفيق والتعاون والتوافق في الآراء بشأن المسائل الأساسية من جانب جميع أصحاب المصلحة.

كما نحث على تقديم الدعم والتشجيع لأصحاب المصلحة من أجل إجراء حوار ومصالحة شاملة وعريضة القاعدة على الصعيد الإقليمي بدعم ومشاركة من الحكومة الاتحادية وإدارات الولايات الاتحادية الأعضاء. وسيكفل ذلك معالجة أي خلافات أو تباينات بشأن العمليات الانتخابية الإقليمية في أقرب وقت ممكن وحلها بطريقة سلمية.

ولذلك ترحب جنوب أفريقيا بالتقدم المحرز في العملية التشريعية، ولا سيما استئناف التعاون بين مجلسي البرلمان وتقديم تشريع رئيسي في البرلمان؛ والانتهاء من المراجعة التقنية الأولية للفصول الخمسة الأخيرة من الدستور الاتحادي المؤقت؛ ومشروع قانون الانتخابات. وتتسم بنفس القدر من الأهمية، الجهود التي تتضمن إعادة تأكيد الالتزامات المتعلقة بالحوار بين الصومال و”صوماليلاند“؛ وقيام الحكومة الفيدرالية بإطلاق وتعميم إطار المصالحة الوطنية ليشمل الولايات الأعضاء في الاتحاد؛ والجهود المبذولة نحو عقد اجتماعات مصالحة على الصعيدين الإقليمي والمحلي.

وفيما يتعلق بالحالة الأمنية السائدة، نلاحظ مع القلق الشديد أن حركة الشباب ضاعفت من أعمالها الإرهابية في الصومال، بما في ذلك في مقديشو. والأمر المثير للقلق هو زيادة قدرة الحركة على استخدام الأجهزة المتفجرة والأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع المحمولة على المركبات في الهجمات التي تقوم بها. وتواصل حركة الشباب شن الهجمات على الموظفين الحكوميين وعلى المرافق الحكومية، وتشمل قتل المدنيين وموظفي الأمم المتحدة، والعاملين في المجال الإنساني وقوات بعثة الاتحاد الأفريقي وقوات الأمن الصومالية والشركاء الدوليين. ويجب إدانة هذه الفظائع المستمرة التي ترتكبها حركة الشباب، ولا يمكن أن تمر دون عقاب. ونؤمن أيضا بأهمية مضاعفة الجهود الرامية للتصدي للمواجهات بين العشائر والأهالي، والتي أسفرت، للأسف، عن خسائر في الأرواح.

ومع ذلك، فإننا نشيد بالنجاح المستمر للجيش الوطني الصومالي في عملياته الهجومية وأنشطة تحقيق الاستقرار في منطقة شبيلي السفلى، بدعم من بعثة الاتحاد الأفريقي والشركاء الدوليين، بوصفه دليلا واضحا على جهوده الرامية إلى مواجهة حركة الشباب وإضعافها. ولا يؤكد هذا فقط على الدور المهم الذي تواصل بعثة الاتحاد الأفريقي القيام به دعما للعمليات التي يقودها الجيش الوطني الصومالي، بل أيضا على أهميتها الحاسمة، إلى جانب الأمم المتحدة والشركاء الدوليين، من حيث التصدي للتحديات الأمنية التي تواجه الصومال.

وعلاوة على ذلك، نؤكد مجددا أنه لكي يتمكن الصومال من قيادة التصدي للتحديات الأمنية التي تواجهه، فإن ذلك يتطلب دعما دوليا مستداما ومنسقا في مجال بناء القدرات. وفي هذا الصدد، تدعو جنوب أفريقيا إلى مواصلة تنفيذ النهج الأمني الشامل الذي يشمل الدعم الدولي والتنسيق والتخطيط المشتركين بين بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال والحكومة الاتحادية والولايات الاتحادية الأعضاء وبعثة الأمم المتحدة، والمكتب والشركاء الإقليميين، وغيرها من الجهات. ويشمل ذلك التركيز على منع التطرف العنيف ومكافحته في المستويات الدنيا، وبالتالي ضمان ألا تكون الجهود المبذولة للتصدي لحركة الشباب جهودا عسكرية فحسب، بل شاملة وتتضمّن إعادة إدماج المنشقين وتأهيلهم بشكل فعال.

ثالثا، يتفاقم انعدام الأمن الحالي في الصومال بسبب استمرار الحالة الإنسانية. ولقد كانت للتأثيرات المناخية المستمرة

والناجمة عن انخفاض الأمطار الموسمية والجفاف والفيضانات عواقب سلبية على إنتاج الأغذية، مما أدى بدوره إلى زيادة انعدام الأمن الغذائي وأثر سلبًا على أضعف المجتمعات، بما في ذلك الأطفال، خاصةً بين المشردين داخليًا. علاوة على ذلك، يتم تشريد الكثير من الأشخاص داخلياً بسبب عمليات الإخلاء وانعدام الأمن الغذائي وعوامل أخرى. وإجمالاً، أدت هذه التطورات المختلفة إلى المزيد من الإطالة لاستمرار الحالة الإنسانية في الصومال.

ولتلك الأسباب نحن نؤيد نداء الأمين العام من أجل مضاعفة الجهود الرامية إلى دعم تقديم المساعدة والحماية لإنقاذ حياة الناس. لا يزال الدعم المستمر الموجه لمعالجة الحالة الإنسانية في الصومال يكتسي أهمية قصوى. ولذلك نحث المجتمع الدولي على دعم تمويل خطة الاستجابة الإنسانية للصومال لعام ٢٠١٩ حتى يتمكن مجتمع الهيئات الإنسانية من تقديم الخدمات اللازمة للمدنيين المحتاجين. ونردد كذلك إشادة الأمين العام بالسلطات الصومالية لما تبديه من حس قيادي من خلال إعطاء الأولوية لتوسيع نطاق استجابتها للجفاف وتعاونها مع وكالات المعونة.

أخيراً، تود جنوب أفريقيا التأكيد على ضرورة تهيئة الظروف المناسبة للانتخابات الوطنية في الصومال في عامي ٢٠٢٠ و ٢٠٢١. وفي هذا الصدد، نتفق مع الأمين العام على ضرورة توصل أصحاب المصلحة الصوماليين إلى توافق في الآراء بشأن القضايا الانتخابية الرئيسية، بما في ذلك اعتماد مشروع قانون الانتخابات وضرورة حشد الدعم المالي للقيام بأنشطة انتخابية مثل تسجيل الناخبين. وقبل كل شيء، هناك أهمية قصوى لإنشاء آليات لتنسيق أمن الانتخابات لضمان التخطيط والعمليات السليمة.

إن الحاجة إلى مساعدة الأمم المتحدة ودعمها عبر بعثتها لتقديم المساعدة إلى الصومال، ولكن بالتنسيق أيضاً مع الجيش الوطني الصومالي وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، وكذلك جميع الشركاء الدوليين الآخرين، أمر بالغ الأهمية لإجراء انتخابات آمنة وناجحة في الصومال في عامي ٢٠٢٠ و ٢٠٢١. وستكون تهيئة الظروف الملائمة لإجراء انتخابات وطنية ناجحة في نهاية المطاف علامة فارقة نحو بناء الدولة وبناء السلام في الصومال، بما في ذلك حل مشكلة عمليات الاغتيال المبلغ عنها والتي تستهدف مشاركين في العمليات الانتخابية.

ختاماً، من دواعي سرورنا أن نلاحظ أن بعثة الأمم المتحدة لم تألوا جهدا في العمل على إشراك النساء والشباب في العمليات السياسية في الصومال من خلال تنظيم فعاليات مختلفة تهدف إلى بناء القدرات والتوعية، لا سيما بشأن مراجعة الدستور والمسائل المتعلقة بالانتخابات. وبنفس القدر نشيد بحكومة الصومال الاتحادية لتصديقها على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. تشكل هذه التطورات خطوات إيجابية نحو عملية شاملة لبناء الدولة وبناء السلام في الصومال. ولذلك يقع على عاتق المجتمع الدولي مسؤولية دعم قضية الشعب الصومالي من أجل سلام واستقرار مستدامين. وسوف نقوم نحن في جنوب أفريقيا بأداء دورنا.

السيد إيبو (كوت ديفوار) (*تكلم بالفرنسية*): يرحب وفد بلادي بهذه الإحاطة الإعلامية بشأن استعراض تقرير الأمين العام عن الحالة في الصومال (S/2019/661)، وكذلك تنفيذ ولايتي بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في الصومال ومكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال. نهنئ السيد جيمس سوان على تعيينه مؤخراً ممثلاً خاصاً للأمين العام ورئيساً لبعثة الأمم المتحدة وعلى إحاطته الإعلامية الممتازة. ويشيد وفد بلادي أيضا بالسيد فرانسيسكو كايتانو خوسيه ماديرا، الممثل الخاص لرئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي للصومال ورئيس بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، والسيدة براميلا باتن، الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات الصراع، والسيدة أمينة أرالي، المديرة التنفيذية لمركز تنمية المرأة الصومالية، على إحاطاتهم الإعلامية المفيدة.

إن عرض تقرير الأمين العام عن الصومال يتطلب تعليقات من وفد بلادي في الميادين السياسية والأمنية والاقتصادية والإنسانية، وكذلك حول مسالة حقوق الإنسان.

فيما يتعلق بالوضع السياسي، تلاحظ كوت ديفوار بقلق استمرار التوترات بين الحكومة الاتحادية والولايات الأعضاء في الاتحاد بسبب خلافات حول العمليات الانتخابية في الولايات الأعضاء ومشروع قانون الانتخابات. ونحن نرى أن هذه الأزمة المؤسسية على الأرجح ستقوض المبادرات الرامية إلى إحياء العملية السياسية والمصالحة بين الحكومة الاتحادية الصومالية والولايات الأعضاء، وسوف تبطىء وتيرة جهود الإصلاح التي تبذلها الحكومة وتمنع التنفيذ السريع لخطط تحقيق الاستقرار في البلد.

لذلك يحث وفد بلادي كلا الطرفين على بذل كل جهد ممكن لتجاوز خلافاتهما من أجل تهيئة الظروف المواتية لإجراء انتخابات إقليمية نزيهة وذات مصداقية، وإبرام اتفاقات بشأن تقاسم السلطة والموارد، والمراجعة الدستورية وإنشاء النموذج الاتحادي الصومالي. ونرحب أيضا باستئناف التعاون بين مجلسي البرلمان الاتحادي الصومالي، وهو ما ينبغي أن يؤدي إلى تقدم في المجال تشريعي. ومن هذا المنطلق، يجب الترحيب باعتماد قانون إنشاء لجنة لمكافحة الفساد من أجل تعزيز إطار إدارة المالية العامة.

وعلى الصعيد الأمني، تلاحظ كوت ديفوار استمرار الهجمات المستهدفة التي تشنها جماعة الشباب الإرهابية، والتي تواصل خلق مناخ من انعدام الأمن وعدم الاستقرار في البلاد. وما يثير قدراً أكبر من القلق هو المرونة المدهشة والقدرة على التكيف اللتان تبديهما هذه الجماعة الإرهابية، وذلك رغم الغارات الجوية المشتركة التي تقوم بها بعثة الاتحاد الأفريقي وقوات الأمن الصومالية على وجه الخصوص. لذلك يتحتم دعم الإجراءات المشتركة بين بعثة الاتحاد الأفريقي والقوات الصومالية من خلال بناء قدرات المؤسسات الأمنية لتمكينها من إحكام السيطرة على المناطق التي استعادتها. وينبغي لبناء القدرات أن يعزز أيضًا قوتها الضاربة في الحملة الضرورية لتحقيق الاستقرار في الوضع وكذلك لمحاربة التطرف العنيف.

وفي المجال الاقتصادي، ترحب كوت ديفوار بموافقة صندوق النقد الدولي، في ١ آب/أغسطس، على برنامج من أجل الصومال يشرف عليه خبراء الصندوق، والذي يمثل خطوة هامة نحو تخفيف عبء الديون عن البلد، وذلك ضمن المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون. لذلك يشجع بلدي الحكومة الصومالية على مواصلة جهودها للوفاء بالشروط المتبقية من أجل التوصل إلى مرحلة القرار المنصوص عليها في المبادرة.

إن انتهاكات حقوق الإنسان، لا سيما عمليات القتل والاختطاف المستهدفة والعنف الجنسي ضد النساء والأطفال، وكذلك استخدام الجنود الأطفال، كما أشارت السيدة باتن، لا تزال تشكل مصدر قلق للمجتمع الدولي. ومن منطلق قناعة بلدي بأن تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها هما جزء من عملية تعزيز الأمن وبناء السلام، فإنه يدعو الحكومة الصومالية إلى مواصلة جهودها الدؤوبة لمكافحة الإفلات من العقاب. وفي هذا الصدد، فإن تصديق الصومال في ٣١ تموز/يوليه على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والتدابير المتخذة لتعزيز الإطار القانوني لحماية حقوق الإنسان هي مؤشرات مشجعة.

لا يزال الوضع الإنساني المتدهور، والذي يتسم بزيادة انعدام الأمن الغذائي وزيادة التشريد الداخلي للسكان وتزايد الاحتياجات للمساعدة والحماية، يشكل سببًا آخر للقلق. فبينما يحتاج هذا الوضع إلى مزيد من التعزيز، فنحن مع ذلك نفضل الإشادة بالحكومة الصومالية على الإجراءات المتميزة التي قامت بها من خلال تكثيفها لمواجهة الجفاف وتعاونها الكامل مع وكالات المعونة. لذلك يود وفد بلادي أن يحث الشركاء الدوليين على مواصلة دعم خطة الاستجابة الإنسانية لعام

٢٠١٩ وتقديم المساعدة الغذائية وزيادة الحماية للسكان الذين يعيشون في محنة. كما ندعو الأطراف الصومالية إلى ضمان إيصال المساعدات الإنسانية إلى المناطق المتضررة بأمان ودون عوائق.

وأخيراً، تود كوت ديفوار أن تؤكد مجددا دعمها لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال ومكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال لدورها الذي لا غنى عنه في الصومال. إننا ندعوها إلى تعزيز تعاونهم مع الشركاء الدوليين الآخرين على الأرض، وذلك بهدف دعم جهود الحكومة لاستعادة السلم والاستقرار في الصومال.

السيد ندونغ مبا (غينيا الاستوائية) (*تكلم بالإسبانية*): أود أن أشكر السيد جيمس سوان، الممثل الخاص للأمين العام، والسيد فرانسيسكو كايتانو خوسيه ماديرا، الممثل الخاص لرئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، والسيدة براميلا باتن، الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات الصراع، والسيدة أمينة أرالي، المديرة التنفيذية لمركز تنمية المرأة الصومالية، ليس على إحاطاتهم الإعلامية فحسب بل وأيضاً على التزامهم وعملهم ونشاطهم من أجل رفاه الصومال وخدمة مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

وأغتنم هذه الفرصة أيضا للترحيب بالسفير الصومالي لدى الأمم المتحدة، السيد أبو بكر ضاهر عثمان.

يجد الصومال نفسه بعد عامين من الانتقال السلمي للسلطة بصدد عملية إعادة بناء دولة وهو يحرز تقدماً ملحوظاً في المجالات السياسية والاقتصادية والأمنية بفضل برنامج الحكومة للتنمية في عهد الرئيس محمد عبد الله محمد. وشكل دعم شعبه وبلدان المنطقة، والأمم المتحدة، والهيئة الدولية الحكومية المعنية بالتنمية، والاتحاد الأفريقي، وغيرها من الأطراف الدولية الفاعلة، عوامل رئيسية في تسريع هذه العملية الهامة والدقيقة.

وترحب غينيا الاستوائية بجهود المجتمع الدولي لتحقيق السلام والاستقرار في الصومال والتصدي للسياسات التي تعزز الركود والتهديدات الإرهابية المستمرة التي تسعى إلى عكس مسار هذه العملية.

وتعد العلاقات الجيدة بين الولايات الأعضاء في الاتحاد وحكومة الصومال الاتحادية مهمة لمواجهة التحديات المستمرة في البلد وهي ضرورية لتنفيذ مشاريع التنمية المشتركة. وقد عكست تقارير الأمين العام، منذ نهاية العام الماضي، أجواء من النفور بين هذين المستويين من مستويات الحكومة وهو وضع مستمر حتى يومنا هذا ويعرض للخطر بعض المكاسب التي تحققت بشأن قضايا مثل الانتخابات الاتحادية وتعزيز الأمن والتخفيف من عبء الديون. وفي هذا الصدد، نحث الأطراف المعنية على الانخراط بروح من التوافق والتعاون وبذل قصارى جهدها للإسراع بالمناقشات السياسية بشأن القضايا الرئيسية باعتبار ذلك يشكل أولوية فورية.

ونرحب بإعلان رئيسي مجلسي الشعب والشيوخ عن استئناف التعاون بين مجلسي البرلمان الاتحادي بعد سبعة أشهر من الانقطاع. وقد مكّن ذلك من حدوث تطورات أكثر إيجابية في العملية السياسية عموما في الصومال.

ونحث، خلال العمليات الانتخابية المنتظرة للولايات الأعضاء في الاتحاد هذا العام، جميع الأطراف المعنية على ضمان الشفافية والامتناع عن أعمال العنف. وبالمثل فإننا نشجع السلطات المعنية على ضمان مشاركة المرأة على نطاق واسع في تلك الانتخابات. ونطلب نفس الشيء في الانتخابات العامة لعامي ٢٠٢٠ و ٢٠٢١، لأن مشاركة المرأة في جميع هيئات صنع القرار في الصومال ستساعد في تعزيز عملية تعافي الدولة.

وقبل أن أختتم كلمتي أود أن أعرب عن قلقنا إزاء سلسلة الهجمات التي ارتكبتها حركة الشباب وفصائل تنظيم داعش في مقديشو وأجزاء أخرى من البلد. وندين بشدة تلك الهجمات

الشنيعة ونواصل بثبات دعمنا وتضامننا مع حكومة وشعب الصومال في مكافحة تهديد الإرهاب في بلده.

أخيرا يود وفد غينيا الاستوائية الإعراب عن ثقته في عمل الأمم المتحدة في الصومال. ونحن مقتنعون بأن الاستجابة الجماعية للتهديدات الإرهابية وعدم الاستقرار السياسي في الصومال يجب أن تكون قوية ومتسقة. ويجب أن يواصل المجتمع الدولي تعزيز التعاون لضمان التفعيل الكامل لمنظومة الأمن الوطني في جميع أنحاء الأراضي الصومالية لكي تتمكن قوات الأمن الصومالية في المستقبل القريب جداً من تحمل المسؤولية الكاملة عن الحفاظ على أمن بلدها وشعبها.

السيد وو هايتاو (الصين) (*تكلم بالصينية*): تود الصين أن تشكر السيد سوان الممثل الخاص للأمين العام والسيد ماديرا الممثل الخاص لرئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي للصومال والسيدة باتن الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع والسيدة أرال المديرة التنفيذية لمركز تنمية المرأة الصومالية على إحاطاتهم.

إن الصومال الذي يقع في القرن الأفريقي يحتل موقعا استراتيجيا هاما. وصون السلام والاستقرار في البلد مهم لإحلال السلام وتحقيق التنمية في أفريقيا ككل. ووفقا لآخر تقرير للأمين العام (S/2019/661)، شاركت حكومة الصومال الاتحادية بنشاط خلال الأشهر الثلاثة الماضية في عمليات التعمير على المستوى الوطني وأحرزت تقدما في المجالات السياسية والاقتصادية والأمنية. وهي تستعد حاليًا لتنظيم الانتخابات العامة لعام ٢٠٢٠.

ومع ذلك لا تزال الحالة العامة في الصومال معقدة نسبيًا ولا يزال السلام والاستقرار يواجهان تحديات. وينبغي أن يواصل المجتمع الدولي إيلاء اهتمام كبير للحالة في الصومال وتقديم المساعدة له بنشاط.

أود أن أبدي الملاحظات التالية. أولاً، ينبغي أن نستمر في مساعدة الصومال على تعزيز قدراته في مجال الحوكمة. وينبغي للمجتمع الدولي على أساس احترام سيادة الصومال واستقلاله وسلامته الإقليمية أن يساعد في تحسين الآلية الاتحادية وتعزيز العلاقة بين الحكومة الاتحادية والولايات الأعضاء في الاتحاد ومراجعة الدستور بشكل صحيح. ويتعين على جميع الولايات الأعضاء في الاتحاد في الصومال أن تحترم وتحافظ بالكامل على سلطة الحكومة الاتحادية وأن تعمل بشكل مشترك نحو إحلال السلام وتحقيق الاستقرار والتنمية على المستوى الوطني.

ثانيا ينبغي أن نستمر في مساعدة الصومال على بناء قدراته الأمنية. ويجب على جميع الشركاء الدوليين تعزيز التنسيق واستحداث أوجه تآزر لمساعدة الحكومة الصومالية في تنفيذ الخطة الانتقالية الصومالية بثبات حتى يتم في نهاية المطاف نقل المهام الأمنية لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال إلى قوات الأمن الصومالية. وينبغي للأمم المتحدة والمجتمع الدولي توفير دعم مالي مستقر ومستدام وقابل للتوقع لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال من أجل مساعدة البلدان المساهمة بقوات على بناء قدراتها في مجال مكافحة الإرهاب بصورة أكثر فعالية.

ثالثا يتعين علينا مواصلة زيادة تقديم الدعم للمعونة الإنسانية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في الصومال. لقد تدهورت الحالة الإنسانية في البلد هذا العام بسبب آثار تغير المناخ والحروب والصراعات، كما تعاني المساعدات الإنسانية الدولية من أوجه نقص كبيرة. وتدعو الصين المجتمع الدولي إلى زيادة المساعدات الإنسانية ومساعدة الصومال على تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية الداخلية، وبالتالي معالجة الأسباب الجذرية للصراع وضمان الاستقرار في الصومال على المدى الطويل.

ومنذ نشر بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال، فقد قامت بدور رئيسي في الحفاظ على السلام والاستقرار في

الصومال. وتقدر الصين جهودها وستواصل دعم الممثل الخاص وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال في القيام بمهامهما.

لقد أيدت الصين دائما جهود الصومال لتحقيق السلام والتنمية. وقد شاركت بنشاط في عملية السلام في الصومال واضطلعت بدور إيجابي في تعزيز التسوية السياسية للقضية الصومالية. ومن أجل مساعدة الحكومة الصومالية على مواجهة أزمة الغذاء، أرسلت الصين شحنة من المساعدات الغذائية إلى الصومال في شهر حزيران/يونيه. وستواصل الصين دعم عملية إعادة الإعمار الوطنية في الصومال وأداء دور بنّاء في تحقيق السلام والاستقرار والتنمية في الصومال والقرن الأفريقي.

السيد سينغر ويزينغر (الجمهورية الدومينيكية) (*تكلم بالإسبانية*): أود أن أشكر جميع المتكلمين على إحاطاتهم اليوم.

ونشيد بجهود الرئيس فرماجو وقادة الولايات الاتحادية الأعضاء لاستئناف الحوار. غير أننا نلاحظ مع الشعور بالقلق استمرار التوترات والجمود السياسي بين الأطراف. وندرك أنه ينبغي أن يكون التغلب على ذلك المأزق هدفا رئيسيا لدعم عملية المصالحة الوطنية الجارية داخل المجتمع الصومالي.

ويساورنا القلق العميق أيضا بسبب هشاشة الأمن الصومالي. وندين الهجمات التي شنتها حركة الشباب الإرهابية باستخدام الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع بواسطة المركبات.

ونرحب بالتقدم المحرز في عملية عملية مراجعة الدستور. ونحث أصحاب المصلحة على مواصلة بذل الجهود اللازمة لضمان شفافية عملية المراجعة وشمولها، فضلا عن ضمان مشاركة المرأة في العمليات السياسية في جميع أنحاء الصومال.

ونقدر الإحاطة التي أدلت بها السيدة آريل التي تحدثت عن دور المرأة الصومالية في تسوية النزاعات. ونحن على اقتناع بأن الاستثمار في الفتيات والنساء في الصومال ستترتب عنه سلسلة من النتائج المؤدية إلى الكثير من الفوائد التي لا تقتصر عليهن فحسب بل تشمل أسرهن ومجتمعاتهن أيضا. ومن الضروي زيادة مشاركة المرأة في مختلف مجالات الحياة العامة والسياسية. ولا شك أن إدخال نظام الحصص في مشروع القانون الانتخابي بتخصيص ما لا يقل عن ٣٠ في المائة من المقاعد للمرأة في قوائم الأحزاب السياسية في الصومال يعدُّ طفرة نأمل أن تؤتي ثمارها في المستقبل القريب عند تشريع القانون. فتمثيل المرأة في النظام السياسي عنصر أساسي لتعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

ونرحب بالخطوات الكبيرة المتخذة في الاستعدادات الفنية للانتخابات، ونشدد على ضرورة مواصلة إحراز التقدم في وضع الإطار القانوني لانتخابات عامي ٢٠٢٠ و ٢٠٢١ وندعو الحكومة الاتحادية والولايات الاتحادية إلى بذل قصارى الجهود في سبيل التوصل إلى اتفاق على إطار سياسي للمسائل الانتخابية الرئيسية. وفيما يخص الانتخابات في جوبالاند، نحث جميع الأطراف على التوصل إلى اتفاق على عملية انتخابية وحيدة نزيهة موثوقة وشاملة وسلمية.

ولا تزال آثار تغير المناخ تشكل تحديا للصومال. وبالإضافة إلى الهشاشة وعدم قدرة المجتمعات على الصمود وشح الأمطار الموسمية المعتادة أدت جميع هذه العوامل إلى زيادة الاحتياجات الإنسانية في البلد بصورة تبعث على القلق. وبالتالي أصبحت المساعدة الإنسانية ضرورية بالنسبة لبقائهم. وازدادت معدلات انعدام الأمن الغذائي الناتج بشكل رئيسي عن تردي الظروف المناخية بنسبة ٣٠ في المائة تقريبا على التوقعات السابقة في شباط/فبراير. وأدى نقص الحصول على المياه الصالحة للشرب وتزايد عدد الأشخاص المشردين إلى تدهور الحالة الإنسانية في وقت اضطرت فيه وكالات المعونة الإنسانية إلى تقليص أنشطتها بسبب النقص في الموارد. ونحث المجتمع الدولي على مضاعفة جهود التعاون وندعو الجهات القادرة إلى المساهمة في

خطة الاستجابة الإنسانية للصومال لأجل التخفيف من وطأة الاحتياجات الإنسانية الحالية في البلد.

وختاما، أود التشديد والإشادة بدور مكتب الأمم المتحدة للدعم في الصومال وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال، فضلا عن جميع أصحاب المصلحة الذين يدعمون الصومال في جهوده الرامية إلى تحقيق السلام والاستقرار الدائم والتنمية المستدامة.

السيد سيهاب (إندونيسيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أولا أن أشاطر الآخرين الإعراب عن تقديرنا للممثل الخاص للأمين العام، السيد جيمس سوان، والممثل الخاص لرئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي في الصومال، السيد فرانسيسكو ماديرا، والممثل الخاص للأمين العام، السيدة براميلا باتن، والسيدة أمينة آريل على إحاطاتهم المتعمقة والشاملة. ويشدد بياني على ثلاث مسائل هي: الأوضاع السياسية والأمنية والإنسانية.

أولا، أود أن أثني على الحكومة الصومالية لعزمها في تنفيذ برنامجها للإصلاح الشامل. ونرحب بالتقدم المحرز في التحضير للانتخابات الشاملة في عام ٢٠٢٠ أو عام ٢٠٢١، وتعزيز المصالحة الوطنية ووضع الصومال على طريق مؤد للتخفيف من عبء الديون. ونتفق في ذلك الصدد، نتفق مع الممثل الخاص سوان في أن الاجتماع المقبل لمنتدى الشراكة المعني بالصومال المقرر عقده في تشرين الأول/أكتوبر سيتيح فرصة للصومال وشركائه الدوليين للاتفاق على مجالات العمل ذات الأولوية ولأولويات الصومال المتعلقة ببناء الدولة من الآن وحتى عام ٢٠٢٠. ومن الواضح أيضا تشجيع التنمية من قبل البرلمان الاتحادي حيث أعلن كلا مجلسيه استئناف التعاون بينهما.

غير أن الصومال لا يزال يواجه تحديات مستمرة على جبهات متعددة وتتطلب الكثير منها استمرار تعاون المجتمع الدولي. ويجب علينا ألا نسمح في غضون ذلك بأن يقوض المأزق السياسي بين الحكومة الاتحادية والولايات الاتحادية المكاسب الكثيرة التي تحققت بشق الأنفس. ويجب على كلتيهما المشاركة في حوار مستمر وبناء لحل الخلافات العالقة بينهما وتسريع وتيرة التقدم المحرز في العمليات السياسية الرئيسية. ويجب حل جميع المنازعات، بما فيها المتعلقة بالعملية الانتخابية في الأقاليم بطريقة سلمية.

ويؤكد وفد بلدي مرة أخرى دعمه لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال في دفعها نحو تسوية سياسية شاملة بقيادة الحكومة الصومالية وتقديم المشورة في جهود بناء السلام وبناء الدولة. وتسرنا علاقة التعاون بين الحكومة الصومالية وبعثة الأمم المتحدة في اتساق مع التزامهما بتعزيز التعاون المتبادل بينهما.

ثانيا، لا يزال التهديد المستمر الذي تسببه حركة الشباب، بما في ذلك تحسين استخدامها للأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع وغيرها من الهجمات غير المتناظرة، هو التحدي الأخطر بالنسبة للصومال. ويدين وفد بلدي الهجمات الأخيرة التي شنتها حركة الشباب. ويساورنا عميق القلق من أن حركة الشباب لا تزال قادرة على تجنيد المقاتلين وتدريبهم ونشرهم، علاوة على زيادة تمويلها بقدر كبير. ولا يسعنا التشديد بما يكفي على ضرورة استمرار وجود بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وضرورة تمويلها بصورة مستدامة ويمكن التنبؤ بها.

ونشيد بالمكاسب التي تحققت نتيجة العمليات المشتركة بين الجيش الوطني الصومالي وبعثة الاتحاد الأفريقي في منطقة شبيلي السفلى، بما في ذلك الاستيلاء على القواعد الأمامية للعمليات وإنشائها، فضلا عن بذل جهود تحقيق الاستقرار في المناطق المستعادة. ومن الضروري تقديم المساعدة الدولية العاجلة والمنسقة لدعم بناء وتشكيل قوة أمن صومالية حسنة التدريب والتجهيز بحيث تتمكن في نهاية المطاف من تولي المسؤوليات الأمنية. ونتطلع إلى تقييم التهديد المشترك بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة تمشيا مع القرار ٢٤٧٢ (٢٠١٩) لإرشاد خطة إعادة تشكيل بعثة الاتحاد الأفريقي.

ثالثا، يستمر بذل الجهود الرامية إلى تعزيز السلام والاستقرار في الصومال في أوضاع إنسانية مقلقة وموارد محدودة. فلا يزال حوالي ثلث السكان بحاجة إلى المساعدة الإنسانية. ويواجه نحو ٦,٥ ملايين شخص خطر شدة انعدام الأمن الغذائي. ومع وجود ٢,٦ مليون من المشردين داخليا أصبح الصومال واحدا من أكبر مجتمعات المشردين في العالم. ومع أن تقديم المساعدة الإنسانية مهمة شاقة، فهي ضرورية. ومع ذلك لم تُموَّل خطة الاستجابة الإنسانية في الصومال لعام ٢٠١٩ إلا بنسبة ٤٠ في المائة فقط. وندعو المجتمع الدولي إلى تقديم المزيد من المساهمة. فلا تزال بيئة العمل للعاملين في المجال الإنساني في الصومال محفوفة بالتحديات والمخاطر. ويجب على جميع الأطراف احترام القانون الدولي الإنساني، وحماية المدنيين، وإتاحة وصول المساعدات الإنسانية.

وأود أيضا التشديد على أن جهودنا الجماعية ينبغي أن ترمي دائما إلى إنقاذ أرواح البشر. وفي هذا الصدد، نثني على الجهود التي تبذلها الممثلة الخاصة باتن في التعامل مع السلطات الوطنية والجهات المعنية الأخرى بغية مساعدة حكومة الصومال على وضع خطة عمل وطنية للقضاء على العنف الجنسي في حالات النزاع.

وأود أن أختتم بياني بالتأكيد مجددا على تضامن إندونيسيا مع إخواننا وأخواتنا في الصومال في سعيهم إلى تحقيق السلام والاستقرار، فضلا عن احترامنا لسيادة الصومال وسلامته الإقليمية. ونعرب عن بالغ تقديرنا لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال، ومكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال، وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، وجميع الجهات الفاعلة العاملة على تحقيق السلم والاستقرار في الصومال.

السيدة غيغين (فرنسا) (*تكلمت بالفرنسية*): أشكر مقدمي الإحاطات على إفاداتهم الزاخرة بالمعلومات. وأود أن أتوجه بتهنئة خاصة للممثل الخاص للأمين العام، السيد سوان، على بدء مهامه في الصومال، وأؤكد مجددا دعم فرنسا الكامل. كما أود أن أتوجه بالشكر للممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع، السيدة باتن، على زيارتها للصومال وعلى ما تبذله من جهود، جنبا إلى جنب مع جميع الأطراف، لمكافحة هذا العنف. ودعوة الممثلين الخاصين المسؤولين عن المسائل المواضيعية لتقديم إحاطات بشأن حالات نزاع محددة هي ممارسة رشيدة يجب أن تستمر.

وأود في البداية أن أشدد على ترحيبنا بروح التعاون التي تحلت بها السلطات الاتحادية الصومالية مع الممثل الخاص الجديد. ويحدونا الأمل في أن تستمر هذه العلاقات الطيبة وأن تعالج جميع المواضيع الممكنة، ولا سيما تلك المتعلقة باحترام حقوق الإنسان وسيادة القانون. كما نأمل في أن تمتد هذه العلاقات الطيبة لتشمل كامل نطاق كيانات الأمم المتحدة، ولا سيما لجنة الجزاءات وفريق الخبراء. وأود أن أثير ثلاث نقاط.

أولا، فيما يتعلق بالحالة السياسية في الصومال، لا يزال القلق يساور فرنسا إزاء الجمود في العلاقات بين حكومة الصومال الاتحادية والولايات الاتحادية الأعضاء، الأمر الذي يشكل عائقا كبيرا أمام الاضطلاع بالمهام البالغة الأهمية لتحقيق السلام الدائم في الصومال. وأود أن أشير، على وجه الخصوص، إلى ما يلي: أولا، تنظيم وعقد انتخابات عام ٢٠٢٠ أو ٢٠٢١؛ ثانيا عملية مراجعة الدستور والتوصل للاتفاق اللازم بشأن تقاسم السلطة وتوزيع الإيرادات المتأتية من الموارد الطبيعية؛ ثالثا، تنفيذ خطة نقل المسؤوليات الأمنية؛ رابعا، تنفيذ هيكل الأمن الوطني وإدماج القوات الإقليمية في الجيش الوطني الصومالي. ولذلك فمن الملح أن يُستأنف الحوار بشأن هذه المسائل.

وعلاوة على ذلك، يساور فرنسا القلق إزاء التوترات المتصلة بالعملية الانتخابية المقرر أن تبدأ غدا في جوبالاند، على الرغم من محاولات الوساطة التي يقوم بها الممثل الخاص والاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية. وفي

هذا الصدد، ندعو جميع الأطراف إلى إظهار روح التوافق من أجل التوصل إلى اتفاق بشأن عملية انتخابية واحدة وشفافة تحظى بقبول عالمي. كما ندعو جميع الأطراف إلى الامتناع عن العنف وإلى الاعتماد على الحوار لحل خلافاتها.

ثانيا، فيما يتعلق بالحالة الأمنية، لا يزال القلق يساور فرنسا إزاء تواتر الهجمات التي تشنها حركة الشباب، لا سيما في مقديشو. وفي هذا السياق، نرحب بالعمليات التي يقوم بها الجيش الوطني الصومالي بدعم من بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال في شبيلي السفلى، الأمر الذي مكن من استعادة المدن الرئيسية من حركة الشباب. كما نشجع السلطات الاتحادية الصومالية على تكثيف جهودها في تشكيل القوات حتى تتمكن من مواصلة عملياتها، فضلا عن تسريع تنفيذ خطة نقل المسؤوليات الأمنية من البعثة إلى قوات الأمن الصومالية.

وفيما يتعلق بالبعثة، لا تزال فرنسا ملتزمة بالوفاء بالمواعيد النهائية المحددة في القرار ٢٤٧٢ (٢٠١٩)، الذي اعتمد في أيار/مايو، بما في ذلك ما يتعلق بخفض الحد الأقصى للقوات بمقدار ١ ٠٠٠ من الأفراد العسكريين بحلول ٢٨ شباط/فبراير ٢٠٢٠. ورغم اعتقادنا أن إعادة تشكيل البعثة يجب أن يتم تدريجيا في مناطق البلد الأكثر استقرارا، نرى من الضروري أن تحترم قرارات مجلس الأمن. وقد أعرب الصوماليون عن هذه الرغبة أيضا. وستتيح لهم الخطة الانتقالية التي وضعوها التحكم في مصيرهم في نهاية المطاف.

وعلاوة على ذلك، يعتزم الاتحاد الأوروبي مواصلة دعمه للبعثة، بالنظر إلى دورها الهام في ضمان أمن الصومال، من خلال تقديم دعم مالي كبير بمبلغ ٤٠٠ مليون يورو للفترة من ٢٠١٩ إلى ٢٠٢٠، فضلا عن ٢٠ مليون يورو موجهة لقوات الأمن الصومالية. إلا إننا لا نزال نؤمن بأن هذا الدعم يجب أن يكون جزءا من الأطر التي تشمل العملية الانتقالية والالتزامات المتبادلة التي يجب أن تحترمها كل الأطراف. ومع أخذ جميع المعطيات في الحسبان، لا يمكن أن يستمر الاتحاد الأوروبي في تمويل مكافآت جنود البعثة وحده. ولذلك يجب على مجلس الأمن أن يوجه رسالة واضحة إلى الشركاء الآخرين في الصومال بشأن ضرورة المساهمة في تمويل بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال.

ثالثا وأخيرا، فيما يتعلق بالحالة الإنسانية، لا يزال احترام حقوق الإنسان ومكافحة العنف الجنسي مجالين يبعثان على القلق. ويساورنا القلق إزاء الحالة الإنسانية في الصومال، التي تفاقمت بسبب الجفاف الذي يواجهه البلد. وهذا الوضع يشهد مرة أخرى على الأهمية التي يجب أن نواصل إيلاءها لتأثير تغير المناخ في الصومال والقرن الأفريقي.

ويساورنا أيضا بالغ القلق إزاء استمرار ارتكاب العديد من انتهاكات حقوق الإنسان وأعمال العنف الجنسي في الصومال. وفي هذا الصدد، نشدد على أهمية التعاون بين مختلف الوزارات في الصومال لكفالة تحقيق العدالة وإتاحة اللجوء إليها للجميع، وتقديم المساعدة للضحايا. كما ندعو جميع الزعماء المحليين والدينيين إلى الالتزام بضمان اعتماد مشروع قانون الجرائم الجنسية وتنفيذه تنفيذا فعالا في جميع أنحاء البلد.

وفي الختام، أؤكد مجددا أن الاستقرار وعودة السلام الدائم في الصومال بما يعود بالنفع على جميع الصوماليين يظل أولوية بالنسبة لفرنسا.

السيد أوغاريللي (بيرو) (*تكلم بالإسبانية*): نعرب عن امتناننا لعقد هذه الجلسة وللإفادات الهامة لمقدمي الإحاطات. وكذلك نرحب بالسيد جيمس سوان، ونتمنى له كل التوفيق في مساعيه، ونأمل أن يشكل عمله بداية مرحلة جديدة من التعاون بين حكومة الصومال الاتحادية والأمم المتحدة.

وفي البداية، نود التأكيد من جديد على قناعتنا بأننا لن نتمكن من تحقيق الأهداف ذات الأولوية المحددة للصومال

إلا من خلال التعاون الوثيق والتنسيق بين حكومة الصومال الاتحادية، والولايات الاتحادية الأعضاء، والاتحاد الأفريقي، والأمم المتحدة، وغيرها من الشركاء الدوليين. ولذلك فإننا ندعو حكومة الصومال الاتحادية والولايات الاتحادية الأعضاء إلى حل المسائل العالقة عن طريق الحوار. فلا يمكن للبلد أن يهدر الوقت الثمين، ويتطلب الأمر توافق الآراء والتعاون على مستويي الحكومة كليهما للمضي قدما بشأن المسائل الرئيسية اللازمة لتوطيد الدولة الاتحادية، مثل الانتخابات الاتحادية، والأمن، وتخفيف عبء الديون.

وننوه بالجهود التي يبذلها البرلمان الاتحادي للمضي قدما بجدول الأعمال التشريعي ونرحب باستئناف التعاون بين مجلسي الشيوخ والنواب في تلك الهيئة. ونطلب من الصوماليين تسريع ما يبذلونهم من جهود بهدف تعزيز العملية الانتخابية الاتحادية بنفس الزخم. ونشدد على أن نجاح الانتخابات يتوقف إلى حد كبير على توافق الآراء الذي توصلت إليه الحكومة الاتحادية والولايات الاتحادية الأعضاء بشأن الإطار السياسي والمسائل الرئيسية للانتخابات الوطنية والإقليمية المقبلة.

وفي هذا الصدد، نشجع سلطات الولايات والسلطات الاتحادية في جوبالاند على التوصل إلى توافق في الآراء بشأن الانتخابات المقبلة للمجلس التشريعي للولاية ورئيس الولاية، بحيث تجرى بطريقة شفافة وسلمية، مع تجنب إجراء عمليات انتخابية موازية وغير معترف بها. ونؤكد أيضا على أهمية تشجيع المشاركة النشطة للمرأة في الحياة السياسية للبلد. ويحدونا الأمل في أن تشمل الإصلاحات التي ستقوم بها الحكومة أحكاما مراعية للاعتبارات الجنسانية، وأن يتم توفير الوسائل اللازمة للتوصل إلى نسبة ٣٠ في المائة من تمثيل المرأة في البرلمان الاتحادي في عامي ٢٠٢٠ و ٢٠٢١.

ومع ذلك تأسف بيرو أنه على الرغم من اتخاذ حكومة الصومال لمزيد من التدابير الأمنية، لا تزال حركة الشباب تظهر القدرة على الصمود وتشن هجمات إرهابية مقيتة بالأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع، التي لا يمكن التصدي لها إلا من خلال التعاون الكافي بين الحكومة الاتحادية والولايات الاتحادية الأعضاء.

وفيما يتعلق بتلك النقطة الأخيرة، نود أن نسلط الضوء على التقدم المحرز في جهود التنسيق التي تبذلها الحكومة الاتحادية وسلطات ولاية جنوب غرب الصومال. إنه نموذج مشجع للتعاون إن تكرر في الولايات الأخرى فسيمكن القوات الصومالية من استعادة السيطرة على الأمن في ٢٠٢١. ونرحب أيضا بأن الإدارة المالية الفعالة للحكومة الصومالية مكنتها من التأهل لتخفيف عبء الديون من صندوق النقد الدولي. ونتوقع أن تمكن خطة التنمية الوطنية ٢٠٢٠-٢٠٢٤ الصومال من التغلب على الفقر وانعدام الأمن الغذائي اللذين يؤثران بشكل خطير على ٢,٢ مليون شخص.

وتلاحظ بيرو بقلق الحالة الإنسانية المخفوفة بالمخاطر التي يواجهها المشردون داخليا والمجتمعات المحلية المهمشة في الصومال والتي تفاقمت بسبب الظروف المناخية السيئة وتتطلب مساهمات مالية عاجلة ومتزايدة من المجتمع الدولي.

ونشيد بالسيدة براميلا باتن لزيارتها الصومال في تموز/يوليه للعمل مع حكومة الصومال بشأن مسألة القضاء على العنف الجنسي المتصل بالنزاع. ونثق في التزام الحكومة القوي بوضع خطة العمل الوطنية للقضاء على تلك الآفة.

وأود أن أختتم بياني بالتشديد على العمل الذي تضطلع به بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال ومكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال دعما لجهود السلطات الصومالية والشعب الصومالي لإحلال سلام دائم على الرغم من الصعوبات والتحديات المتبقية. ونشيد أيضا بجهود الاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية

الدولية المعنية بالتنمية والأمم المتحدة لتوفير الظروف اللازمة لبناء دولة صومالية.

السيد كورمان (بلجيكا) (*تكلم بالفرنسية*): أود أن أشكر مقدمي الإحاطات على إحاطاتهم الثاقبة بشأن الحالة في الصومال.

سأركز اليوم على الحالة السياسية والمسائل الأمنية وفي الختام على الحالة الإنسانية.

ستجرى الانتخابات في جوبالاند غدا. توفر الانتخابات الرئاسية التي ستجري على مستوى ولايةعضوفي الاتحاد فرصة للطبقة السياسية الصومالية لإظهار استعدادها للمشاركة الكاملة في ممارسة الديمقراطية. ونأمل في رؤية عملية هادئة وشفافة وانتقال سلمي وغير عنيف للسلطة بغض النظر عن نتائج الانتخابات. ويجب أن يساهم رئيس جوبالاند المقبل في إعادة بناء العلاقات بين الحكومة الاتحادية والولايات الأعضاء في الاتحاد.

فلا يمكن للنظام الاتحادي أن ينجح إلا إذا كان هناك استعداد للدخول في حوار بروح من التعاون وكذلك السعي المستمر من الحكومة الاتحادية والولايات الأعضاء للتوصل إلى توافق. ويعني هذا أيضا الاستعداد للتنازل عن بعض السلطة وتقاسم الحقوق والمسؤوليات. كما أن الوقت قد حان لإحراز تقدم في التحضير للانتخابات العامة المقرر إجراؤها في ٢٠٢٠-٢٠٢١. وندعو السلطات الاتحادية إلى مضاعفة جهودها من أجل الالتزام بالجدول الزمني للانتخابات للتوصل إلى اتفاق مع الولايات الأعضاء في الاتحاد بشأن المسائل الانتخابية الرئيسية والتعجيل باعتماد القانون الانتخابي مع التعديلات اللازمة.

ويؤكد تقرير الأمين العام (S/2019/661) مجددا على أن حركة الشباب تمثل التهديد الأساسي لأمن البلد واستقراره. لقد اتشح الصومال بالسواد وعمه الحزن حدادا جراء الهجمات الإرهابية. وتولي الحكومة لزمام الأمور الأمنية – أي القوات المسلحة الصومالية – مسألة ذات أولوية. واستخدام حركة الشباب المستمر للأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع يوضح ضرورة الإبقاء على حظر توريد الأسلحة وتنفيذه بطريقة حصيفة ومدروسة.

ونود أن نرى عددا أكبر من المبادرات الرامية إلى تهيئة الظروف اللازمة للانسحاب التدريجي لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. وفي ذلك الصدد، نشكر السفير ماديرا على الأهمية التي يوليها لرصد عملية الانتقال، على النحو المبين في إحاطته إلى المجلس.

ونشيد بالرجال والنساء الذين يخاطرون بحياتهم من أجل الصومال في بعثة الاتحاد الأفريقي وننعي ببالغ الحزن ضحايا الهجمات الأخيرة. إن الأسلحة وحدها لا تكفي لحماية الناس من التهديدات الأمنية؛فهناك حاجة للقوات المسلحة والشرطة المدربة تدريباً جيداً والمجهزة جيداً والمدعومة جيداً مع استراتيجية مدروسة ومدونة سلوك واضحة. وأود أن أضيف أن إصلاح قطاع الأمن الناجح يتطلب التنسيق بين جميع الجهات الفاعلة ذات الصلة، بما في ذلك الجهات الدولية الفاعلة.

ولا تزال محنة شعب الصومال في صميم شواغلنا، إذ يحتاج ٥,٤ مليون شخص إلى المساعدة الإنسانية، بمن فيهم أكثر من ٢,٦ مليون من المشردين داخليا، منهم ٠٠٠ ٢٢٠ من المشردين داخليا الجدد في النصف الأول من العام. والصومال معرض أيضا على نحو خاص للصدمات المناخية. إذ تتزايد موجات الجفاف وتقوض قدرة السكان على الصمود.

ولا تزال مسألة العنف الجنسي في حالات النزاع ومعاناة عشرات الآلاف من النساء والفتيات اللواتي يقعن ضحايا لتلك الممارسة الوحشية من الشواغل الرئيسية لبلجيكا. وندعو إلى اتباع نهج يركز على الضحايا ونشدد على ضرورة إحراز مزيد من التقدم في كفالة محاسبة مرتكبي العنف الجنسي، كما

أكد القرار ٢٤٦٧ (٢٠١٩). فالعدالة يجب أن تأخذ مجراها فيما يتعلق بتلك الجرائم. وندعو إلى إدراج العنف الجنسي تحديدابوصفه معيارا للإدراجفي قوائم الجزاءات. ومن المشجع أن حكومةالصومال الاتحادية قد التزمت بالعمل على وضع خطة عمل وطنية جديدة وتشجيع مشاركة الولايات الأعضاء في الاتحاد.

وأود في الختام أن أهنئ الممثل الخاص سوان على الطريقة الحيوية التي استهل بها العمل في الأسابيع القليلة الأولى من ولايته. وقد تبدو الأشهر المقبلة معقدة والصومال أمامه الفرصة للاستفادة من التعاون الكامل والصادق مع الممثل الخاص للأمين العام. ونحننثق فيه كل الثقة.

السيد ربكين (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): نشكر السيد جيمس سوان، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال، على إحاطته الشاملة بشأن التطورات في البلد. والسيدة براميلا باتن الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع. والسيد فرانسيسكو ماديرا الممثل الخاص لرئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي في الصومال ورئيس بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال والسيدة أمينة أرالي على إحاطاتهم؛

ونتفق في الرأي على أن الحالة السياسية في الصومال لا تزال هشة. وهناك تعقيدات في العلاقات بين مقديشو والولايات الأعضاء في الاتحاد. وتفاقمت الحالة أيضا بسبب النزاع بين مختلف العشائر في بعض الولايات وبداية الدورة الانتخابية. كما تشكل الانتخابات العامة المقررة لعام ٢٠٢٠-٢٠٢١ أيضا تحديا خطيرا للبلد. ويساورنا القلق بصفة خاصة إزاء أنشطة الجماعة الإرهابية حركة الشباب. إذ تواصل السيطرة على مساحات شاسعة من البلد وتشكل أيضا تهديدا للمنطقة. وفي كينيا، تمكن الإرهابيون تقريبا من إنشاء خلية مستقلة كاملة. ويساورنا أيضا قلق بالغ إزاء توغلات حركة الشباب واستخدامها للأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع. وقد طلب وفد بلدي على وجه التحديد تقديم إحاطة منفصلة في جلسة اليوم من مدير دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام بشأن التهديد الذي تمثله هذه الأجهزة في الصومال. ونأسف لعدم تمكن المدير من تلبية طلبنا.

ونرحب بالنجاحات التي تحققت في العمليات العسكرية المشتركة بين القوات المسلحة الصومالية وبعثة الاتحاد الأفريقي ضد حركة الشباب في جنوب شبيلي. ويجب أن تستمر تلك الأنشطة. ونعتقد أنه من أجل وقف التهديدات الإرهابية، ثمة حاجة إلى العمل المشترك الفعال لإقامة هيكل موحد للأمن الوطني. والهدف الرئيسي هو كفالة النقل التدريجي للمسؤولية عن أمن البلد إلى الصوماليين أنفسهم. ونحن على ثقة بأن هذه العملية ستُنفذ وفقا للخطط الحالية مع مراعاة ما يحدث من تطورات محددة في الميدان.

وتواصل البعثة الاضطلاع بدور رئيسي في معالجة التحديات الأمنية في الصومال. وينبغي أن تقترن عملية إعادة تشكيلها بتشكيل إنشاء القوات العسكرية وهياكل إنفاذ القانون في الصومال. فتخفيض عدد حفظة السلام الأفارقة في الظروف الحالية لا يؤدي إلى نتائج عكسية فحسب، بل خطيرة.

كما يجب علينا معالجة الحالة الإنسانية في البلد. ونلاحظ بقلق أن عدم سقوط الأمطار والتشريد القسري للسكان أديا إلى زيادة تدهور الحالة في المنطقة في الأشهر الأخيرة. وعلى الرغم من جميع الصعوبات، نلاحظ أيضا الاتجاهات المشجعة في بناء الدولة الصومالية. ونشيد بجهود مقديشو لبناء الجسور مع الولايات الاتحادية الأعضاء.

لقد قُطعت أشواط كبيرة في الإصلاح الدستوري. كما أُحرز تقدم في عملية المصالحة في وغالمودوغ وولاية جنوب غرب الصومال. وهناك أيضا تحديد للتعاون بين مجلسي البرلمان. وعلاوة على ذلك، يجري الحفاظ على الاتجاه الإيجابي في وضع

الإطار القانوني للدورة الانتخابية المقبلة. وتجري كذلك هيكلة القطاع المالي والاقتصادي بصورة فعالة.

وفي الختام، نود أن نشير إلى أنه لا يمكن تحقيق التصدي الفعال للتحديات التي ذكرتها إلا من خلال الاحترام الصارم للسيادة الصومالية وعدم تدخل الأطراف الفاعلة الخارجية في الشؤون الداخلية للبلد. ويحدونا الأمل في أن يسترشد عمل الممثل الخاص الجديد للأمين العام الصومال بتلك المبادئ. وفي هذا الصدد، نرحب بعزم السلطات على مواصلة التعاون المثمر مع وجود الأمم المتحدة.

السيد شولتز (ألمانيا) (*تكلم بالإنكليزية*): اسمحوا لي أن أبدأ بتوجيه الشكر للممثلين الخاصين للأمين العام، السيد جيمس سوان، والسيدة براميلا باتن، على إحاطاتهما الشاملتين. كما أود أن أعرب عن الترحيب الحار بالسيد سوان، الذي يحضر معنا في المجلس للمرة الأولى. وأود أيضا أن أشكر السفير ماديرا والسيدة أمينة أرالي على إحاطتيهما الثاقبتين.

ولا تزال الحالة في الصومال متقلبة وهشة، ولهذا السبب، أود أن أبدي بعض الملاحظات من منظورنا بشأن ثلاثة جوانب.

أولا، سأتناول الجوانب السياسية والأمنية والإنسانية. وأود أن أبدأ بالإعراب عن تقديرنا للعمل الذي يقوم به الممثل الخاص الجديد للأمين العام، جيمس سوان، وفريقه. إننا نؤيد تأييدا تاما الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة والجهود الدولية المشتركة للمساعدة في تحقيق الاستقرار الصومال. وسيتيح منتدى الشراكة المعني بالصومال فرصة جيدة لتقييم الالتزامات المتفق عليها ووضع الأولويات للأشهر المقبلة.

أما بالنسبة للأشهر المقبلة، فإننا نتفق مع تقييم الممثل الخاص للأمين العام سوان بأنه يتعين علينا بذل جهود حثيثة في الشهر المقبل لتحقيق الأهداف الطموحة للانتخابات العامة التي ستعقد في الفترة ٢٠٢٠-٢٠٢١. ولكي ينجح ذلك، نحن بحاجة إلى التعاون البناء بين حكومة الصومال الاتحادية والولايات الاتحادية الأعضاء على إنجاز مراجعة الدستور، واعتماد القانون الانتخابي وتحقيق خطة الإصلاح الأمني. ونرى أنه ينبغي استئناف الاجتماعات التنسيقية وعقدها بانتظام من أجل حل الاختلافات المتبقية. وفي ضوء انتخابات عام ٢٠٢٠، يجب على العمليات السياسية أن تلحق بالركب بشكل ملحوظ.

ونعتبر النظام الاتحادي عنصرا أساسيا لتحقيق السلام المستدام. فالحكومة الاتحادية القوية والولايات الاتحادية الأعضاء القوية لا تستبعد لكن تؤازر بعضها البعض. وكما قال العديد من الآخرين الذين سبقوني في الكلام، فإننا نشعر بقلق بالغ إزاء العملية الانتخابية في الولايات الاتحادية الأعضاء، ولا سيما في جوبالاند غدا. وهناك احتمال كبيرة بأن يحدث تصعيد، الأمر الذي يمكن أن يؤدي إلى زعزعة استقرار المنطقة. وفي الوقت الحالي، لا يزال لدينا عمليتان منفصلتان ولكننا بحاجة إلى عملية انتخابية وحيدة متفق عليها، وهذا يتطلب بعض التوافق. وعلى الرغم من أننا في الساعات الأخيرة قبل إجراء هذه الانتخابات، نظل نأمل في أن التوصل لهذا الحل التوفيقي ما زال ممكنا.

وفيما يتعلق بالأمن، ومن أجل التنفيذ الفعال والسريع لخطة انتقال المسؤوليات الأمنية، من الضروري اتباع نهج شامل يتضمن إجراء التخطيط والعمليات بصورة مشتركة ومنسقة. وعلى وجه الخصوص – كما ذكر الكثيرون، ولا سيما بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال نفسها – فإن تشكيل القوات وإدماجها، فضلا عن تدريب ضباط الشرطة الجدد، أمران أساسيان. ويقتضي ذلك ملكية صومالية ومشاركة جميع أصحاب المصلحة والشركاء. ويمثل التقدم المحرز في الأعمال التحضيرية لبناء خمس قواعد عمليات أمامية للشرطة الصومالية مرحلة مهمة أخرى في تعزيز دور الشرطة الصومالية والهيكل الأمني.

وأخيرا، فيما يتعلق بالحالة الإنسانية، ونظرا لما سمعناه اليوم، فإننا لا نزال نشعر بقلق بالغ إزاء الحالة الإنسانية الصعبة

للغاية. ويتضرر أكثر من مليوني شخص بشدة من انعدام الأمن الغذائي، والذي تفاقم بسبب عدم كفاية الأمطار والنزاعات الجارية. وفي عام ٢٠١٧، تمكنت الحكومة الاتحادية والولايات الاتحادية الأعضاء والأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية، بالتعاون مع الجهات المانحة، من تجنب أسوأ كارثة إنسانية. ولا يزال من الملح أن نواصل تلك الجهود.

ثانيا وبإيجاز، فيما يتعلق بالإحاطة التي قدمتها الممثلة الخاصة للأمين العام باتن، فإننا نرحب أيما ترحيب بزيارتها إلى الصومال. وكما هو موثق في تقرير الأمين العام (S/2019/661)، يستمر عدم الإبلاغ بالقدر الكافي عن حالات العنف المتصل بالنزاع في كثير من الأحيان في جميع أنحاء الصومال، لا سيما نظرا للعوامل الثقافية والاجتماعية ومحدودية توفر خدمات الشرطة والعدالة. لذلك فإن أمكانية اللجوء إلى القضاء وتعزيز القدرات المعنية في إطار المؤسسات الصومالية هما عنصران أساسيان لإنفاذ المساءلة. وتماشيا مع القرار ٢٤٦٧ (٢٠١٩)، يجب أن يأتي الضحايا في صلب جميع الجهود المبذولة، والرعاية الطبية والنفسية، والفرص المتاحة للمشاركة الاقتصادية والحماية القانونية هي بعض الجوانب الرئيسية. ومن أجل السعي بنشاط إلى منع العنف الجنسي والتصدي له، يظل من الضروري الاعتراف بعدم المساواة بين الجنسين ومعالجته باعتباره السبب الجذري والمحرك للعنف الجنسي. وندعو الحكومة الصومالية إلى تعزيز المساواة بين الجنسين وكفالة مشاركة المرأة مشاركة كاملة وفعالة في تنفيذ الخطة الانتقالية وكذلك في العمليات الانتخابية الحالية. وعلى صعيد أكثر إيجابية وقبل أن أختتم بياني، نرحب ترحيبا حارا بالتزام الحكومة الصومالية بالعمل مع الأمم المتحدة ومكتب الممثلة الخاصة لوضع خطة عمل وطنية جديدة للقضاء على العنف الجنسي في حالات النزاع.

ثالثا وأخيرا، أود أيضا أن أشارك من يشجعون بقوة السلطات الصومالية على التعاون مع فريق خبراء الأمم المتحدة لمعالجة أوجه القصور في تنفيذ نظام الجزاءات.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثلة بولندا.

اسمحوا لي أن أبدأ بشكر جميع مقدمي الإحاطات اليوم على بياناتهم الشاملة جدا. وبما أن هذه هي المرة الأولى التي يُقدم فيها الممثل الخاص للأمين العام سوان إحاطة إلى مجلس الأمن، أود أن أرحب به في منصبه الجديد وأتمنى له كل النجاح.

وترحب بولندا باستئناف التعاون بين مجلسي البرلمان الاتحادي للصومال، وتتطلع إلى النهوض بالتشريعات الحاسمة، بما في ذلك مشروع قانون الانتخابات. ومع ذلك، لا نزال نشعر بالقلق إزاء المأزق السياسي الذي طال أمده بين الحكومة الاتحادية والولايات الاتحادية الأعضاء. ونرى أنه يمكن للعمليات السياسية المقبلة – إذا أجريت بطريقة شفافة وتوافقية – أن تسهم في استعادة الحوار البناء بين الحكومة والسلطات الإقليمية، لفائدة الشعب الصومالي. ولا نزال نشدد على الحاجة إلى توافق الآراء والتعاون من أجل التقيد بالجداول الزمنية للإصلاحات الحاسمة.

وفي هذا السياق، أود التأكيد مرة أخرى على الأهمية البالغة لشمول الجميع وضمان مشاركة حقيقية للنساء والشباب في العمليات السياسية في الصومال. وتدين بولندا بأشد العبارات أعمال العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس. ونرحب بالنهج البناء الذي تتبعته الحكومة الصومالية في التصدي للعنف الجنسي المتصل بالنزاعات واستعدادها للعمل مع الممثلة الخاصة للأمين العام باتن على وضع خطة وطنية جديدة للقضاء على العنف الجنسي في حالات النزاع.

إننا نشعر بقلق شديد إزاء العدد المتزايد من الهجمات التي تشنها حركة الشباب في الصومال وزيادة استخدام الأجهزة المتفجرة المرتجلة. ونرى حاجة إلى التصدي للتهديدات التي تشكلها هذه الأجهزة المتفجرة بطريقة شاملة والتفكير في الصلة الوثيقة التي تربط بين أنشطة الأعمال المتعلقة بالألغام والسلم والأمن. ونعتقد أنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يكثف جهوده

لمكافحة اتجار حركة الشباب بالسلائف الكيميائية وتهريبها غير المشروع.

ولا تزال بولندا تشعر بقلق بالغ إزاء الوضع الإنساني الأليم في الصومال وحقيقة أن أكثر من ٥ ملايين شخص يتضررون من الجفاف والصراع، وأنهم بحاجة ماسة إلى المساعدة الإنسانية داخل الصومال. إن الأطفال يتحملون وطأة الجفاف، مع تزايد سوء التغذية والأمراض والتشرد، وهو ما نجده مثيراً للقلق الشديد.

أود أن أختتم كلمتي بالإعراب عن تقدير بولندا المستمر للجهات الفاعلة في الأمم المتحدة وأفراد بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال لجهودهم وتضحياتهم اليومية.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس.

أعطي الكلمة لممثل الصومال.

السيد عثمان (الصومال) (*تكلم بالإنكليزية*): بينما آخذ الكلمة لأول مرة أثناء رئاستكم، سيدتي، أود بالنيابة عن وفد بلادي أن أتقدم لكم بخالص التهنئة على قيادتكم لأعمال مجلس الأمن لشهر آب/أغسطس. وأود أيضا أن أهنئ سلفكم، ممثل بيرو، على جهوده خلال رئاسة أعمال المجلس لشهر تموز/يوليه. وأعرب عن شكر حكومة الصومال الاتحادية لمن قدموا إحاطات إعلامية، ولا سيما الممثل الخاص للأمين العام، السفير جيمس سوان، في إحاطته الإعلامية الأولى إلى مجلس الأمن.

في البداية، أود أن أؤكد من جديد التزام الصومال بالتعاون مع بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في الصومال حتى تتمكن من الاضطلاع بولايتها، وكذلك امتناننا لخدمات العاملين في بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. ونود أيضا أن نشكر السفير ماديرا، الممثل الخاص لرئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي للصومال ورئيس بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، على إحاطته الإعلامية اليوم.

إنه لمن دواعي سروري البالغ أن ترحب حكومة الصومال الاتحادية بالسيد سوان في الصومال. وبصفة خاصة، فإن ارتباط السيد سوان الطويل ببلدي يمنحه منظوراً مهماً يضع الأحداث والتطورات الحالية في الصومال على طريق التقدم. يتحتم علينا جميعاً أن نركز على أكثر التحديات والمهام إلحاحاً أمامنا، لكني وبينما نناقش القضايا ذات الأهمية العاجلة اليوم أشجع المجلس على رؤيتها في سياق المسار الصعودي المستمر والمسار الثابت نحو إعادة بناء دولتنا.

وأود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات الصراع، السيدة براميلا باتن، على إحاطتها الإعلامية وزيارتها للصومال. وأود أن أعرب عن امتناننا للإحاطة الإعلامية التي قدمتها السيدة أمينة أرالي.

لا يمكن لدولة أن تكون قوية إلا بقدر قوة الناس فيها. خلال الفترة المشمولة بالتقرير، أظهر الصومال المرونة والتصميم اللازمين لتسوية الخلافات. لقد كانت ولاية غالمودوغ – وهي إحدى الولايات الأعضاء في الاتحاد – حتى وقت قريب منقسمة بين إدارتين في مدينتين تسعيان لقيادة سكان منقسمين، وبوجود جماعات مسلحة مستقلة توفر لهما الأمن. ونتيجة للانخراد المستمر والشامل من الحكومة الاتحادية، أصبحت الولاية الآن نموذجاً لما نأمل في تحقيقه في جميع أنحاء الصومال.

لقد قضى رئيس الوزراء حسن علي خير والعديد من أعضاء مجلس الوزراء وقادة قوات الأمن والمسؤولين قرابة ستة أسابيع في غالمودوغ. وخلال هذه الزيارة، تحدثوا إلى المجتمعات المحلية، بما في ذلك الشيوخ وأعضاء قطاع الأعمال والشباب والنساء. وقد شاركت في ذلك مجموعات وقاموا بمناقشة رؤية الصومال الموحد الذي سيعود بالنفع على جميع أفراد شعبه.

ونتيجة لهذا الانخراط، يوجد الآن اتفاق على عقد مؤتمر للمصالحة على مستوى الولاية سيبدأ في غضون أيام قليلة،

وسيجمع بين عشائر غالمودوغ الإحدى عشرة، وسوف يُوجه نحو إجراء الانتخابات بعد فترة مصالحة. كما أبرمت الجماعة المسلحة أهل السنة والجماعة اتفاقاً مع حكومة الصومال الاتحادية، ويجري الآن دمج قواتها في قوات الأمن الصومالية. ومثل كل أفراد الجيش الآخرين، يتم تسجيل بيانات الاستدلال البيولوجي لمن يجري دمجهم من المقيدين ويتم تدريبهم ودفع رواتبهم مباشرة في حساباتهم المصرفية الشخصية.

يقال إن غالمودوغ هي قلب الصومال، وإذا كان هناك استقرار ووحدة وازدهار في غالمودوغ فسيحدث نفس الشيء في البلد بأسره. إن جهود بناء الدولة وتحقيق الأمن والمصالحة ليست حيوية لشعب غالمودوغ فحسب بل هي ترسي الأسس لوحدة ومصالحة مماثلة في جميع أنحاء الصومال.

نحن لا ندعي أن هذا أمر يسير. وفي هذا الصدد، من الضروري أن نتذكر السياق الأوسع والطريق المضني نحو الاستقرار الذي يسير عليه الصومال. غداً، ستكون هناك انتخابات مزعومة في جوبالاند، وقد شابتها التهديدات والترهيب والعنف والتدخل الخارجي.

وكما أوضحت حكومة الصومال الاتحادية والمجتمع الدولي وشركاؤها طوال العملية، لم تكن الانتخابات ذات مصداقية أو شاملة أو قانونية. وقد دأبت الحكومة الاتحادية وشركاؤها الدوليون على الإشارة المستمرة إلى عيوبها والمخاطر التي تشكلها هذه العملية الفاسدة على التطور الديمقراطي في الصومال. منذ البداية ونحن نخشى من أن النهج والأساليب التي يتبعها رئيس الولاية الحالي ستؤدي إلى ولاية منقسمة بشدة، مع اقصاء مجتمعات بأكملها من العملية، وستخلق سابقة خطيرة في الانتخابات المقبلة في الصومال، بما في ذلك الانتخابات الاتحادية المزمع إجراؤها في عامي ٢٠٢٠ و ٢٠٢١. ويمكن لأسوأ السيناريوهات – لا سمح الله – أن تتضمن أعمال عنف وخسائر في الأرواح.

إننا نحرز تقدماً جيداً نحو إجراء الانتخابات الاتحادية في عامي ٢٠٢٠ و ٢٠٢١. تسير عملية تسجيل الناخبين على ما يُرام، ونحن ملتزمون بضمان إتاحة الفرصة لعدد قياسي من الصوماليين لانتخاب قادتهم.

هناك الكثير مما يجب على الصومال أن يفعله في الأشهر المقبلة، حيث توجد أمامنا معالم رئيسية في رحلتنا لبناء الدولة. ويشمل ذلك البناء على التقدم الكبير الذي أحرزناه في إطار البرنامج الرابع الذي يشرف عليه خبراء، والعمل على الوصول إلى مرحلة اتخاذ القرار بشأن تخفيف عبء الديون، والاستعدادات للانتخابات في عام ٢٠٢٠، ومواصلة العمليات الحاسمة ضد حركة الشباب، والانتهاء من عملية مراجعتنا الدستورية. إن إعادة التعامل مع المؤسسات المالية الدولية، التي ستمهد الطريق لتسديد الديون المتأخرة وتخفيف عبء الديون، لن تسهم في النمو الاقتصادي وأمن البلاد فحسب بل ستعزز أيضاً السلام والوحدة والتماسك.

تركز الحكومة الاتحادية على تلك الأهداف وهي مصممة على ضمان استمرار الصومال في إحراز تقدم مطرد نحو تحقيقها. ولبلوغ هذه الغاية، نتطلع إلى الولايات الأعضاء في الاتحاد للقيام بدورها في صنع مستقبل الصومال والعمل على ترسيخ الاتحاد ودعم المشاركة التعاونية مع الحكومة الاتحادية. وكما يبرز تقرير الأمين العام (S/2019/661)، ثمة تقدم جيد في هذا الشأن على المستوى التقني وفي ظل وجود تعاون جيد. والأمر الآن متروك للقادة لكي ينحوا الخلافات السياسية جانباً ويعملوا على بلوغ المعالم الرئيسية التي سترسي الأسس الاقتصادية والاجتماعية والأمنية والسياسية لمستقبل الصومال.

لقد تم اختبار قدرة الصومال على الصمود مرة أخرى من خلال الهجوم المميت الذي تعرض له فندق أساسي في كيسمايو، والذي أدى إلى مقتل إحدى الصحافيات الصوماليات البارزات، السيدة هودان نلايه، والهجوم على إدارة

بنادير الإقليمية، والذي فقد فيه الصومال مواطنًا وقائدًا عظيمًا، السيد عبد الرحمن عمر عثمان، عمدة مقديشو وحاكم منطقة بنادير. وسوف يدوم إرثه عبر العديد من المبادرات التي أطلقها لتوفير الفرص لشباب مقديشو ومؤسسات أعمالها ومجتمعاتها.

إن أمن مقديشو هو أحد أهداف العمليات الجارية التي يقوم بها الجيش الوطني الصومالي على مشارف مقديشو في منطقة شابيلي السفلى. وبدعم قوي من بعثة الاتحاد الأفريقي والشركاء الدوليين وقد أظهر الجيش الوطني الصومالي، بدعم قوي من بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال والشركاء الدوليين قدرته ليس على استعادة وتحرير مدينتي سابيد وباريرا الاستراتيجيتين ومؤخراً مدينة أوديغل التي كانت في قبضة حركة الشباب، بل وقدرته على الاحتفاظ بشكل حاسم بتلك المواقع من أجل إتاحة تحقيق الاستقرار وعودة الحكومة المحلية لكي تقوم بمهامها من جديد.

وبالإضافة إلى تلك المكاسب التكتيكية الحاسمة، توفر العمليات وسيلة لتطبيق عناصر بناء القدرات المؤسسية للخطة الانتقالية ومنظومة الأمن الوطني. وإلى جانب الانخراط في التخطيط الشامل الذي شمل مخططين من الجيش والشرطة وفي مجال تحقيق الاستقرار من جميع أنحاء الحكومة الاتحادية والإدارات الإقليمية والشركاء الدوليين، فإننا نعزز المؤسسات التي ستدعم قواتنا الأمنية ومبادرات الإنعاش المبكر.

وقد وفرت العمليات نموذجًا تجريبيًا لتكوين القوات، حيث تم تشكيل كتيبة مدمجة مختلطة من جميع أنحاء الصومال وتدريبها ونشرها ويجري تشكيل كتيبة أخرى.

ونظل ممتنين لالتزام وشجاعة أفراد بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال التي تنتشر جنبًا إلى جنب مع قوات الأمن الصومالية وتقاتل عدوًا شريرًا. وتود حكومتي مرة أخرى أن تشكر السفير فرانسيسكو ماديرا الممثل الخاص لرئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي في الصومال على ما يبذل من جهود دؤوبة لا تكل من أجل مساعدة الصومال.

إننا ننفذ حاليًا إصلاحات مهمة، بما في ذلك عمليات الفحص والتدريب المنهجي في مجال حقوق الإنسان والتأهيل المهني والأهم من ذلك الانضباط ومدونة لقواعد السلوك لقواتنا الأمنية. أجرت وزارة شؤون المرأة والنهوض بحقوق الإنسان تدريباً مع الوزارات والإدارات والوكالات الدولية ومنظمات المجتمع المدني المعنية بحقوق الإنسان ويسرت التدريب على مهارات حقوق الإنسان للموظفين العموميين، بمن فيهم أفراد قوات الأمن. هذه خطوات حيوية صوب معالجة العديد من المسائل المثارة في تقرير الأمين العام عن العنف الجنسي في حالات النزاع حيث إنها تتعلق بالجيش الوطني الصومالي وقوات الشرطة الصومالية.

إن الأمن أمر بالغ الأهمية ليس في حد ذاته، بل من أجل تحسين حياة جميع الصوماليين. وإلى جانب جهودنا السياسية والأمنية تواصل الحكومة الاتحادية إحياء المؤسسات الاجتماعية، مثل منشآت الصحة والتعليم والمرافق الترفيهية وغيرها. وتمكنت الحكومة من استعادة عددا من المستشفيات والمدارس الوطنية. ولأول مرة منذ ثلاثة عقود شارك الطلاب الصوماليون في امتحانات وطنية منسقة. وتخرجت مجموعة من الطلاب من الجامعة الوطنية الصومالية في شهر حزيران/يونيه، وهي أول دفعة من الطلاب تتخرج من الجامعة في ٣٠ عاما.

لقد أوضحتُ الطبيعة المتغيرة لتطورات الإصلاح السياسي والاقتصادي والأمني في الصومال. ورغم التحديات الرئيسية واستمرار التهديدات الأمنية، هناك اتجاه واضح لتحسين الاستقرار والتنمية في الصومال. ومع ذلك فإن المكاسب التي تحققت لا تزال هشة وتظل الشواغل الخطيرة المتعلقة بالحماية كبيرة والاحتياجات الإنسانية في الصومال مرتفعة.

لذلك تؤكد حكومة الصومال الاتحادية أنه يتعين لأي إجراء حالي أو مقترح يهدف إلى منع التطرف المصحوب بالعنف في الصومال ومكافحته أن يحقق أهدافنا المشتركة لتحقيق السلام الدائم والاستقرار والأمن في المنطقة لا إعاقتها.

وقد أدرجت حركة الشباب في قوائم نظام الجزاءات التابع للجنة المنشأة عملاً بالقرار ٧٥١ (١٩٩٢) بشأن الصومال منذ ١٢ نيسان/أبريل ٢٠١٠. وكان الهدف من الإدراج في القوائم حرمان الجماعة من الدعمين المالي والمادي لتنفيذ هجمات إرهابية. وتشمل التدابير فرض حظر على الأسلحة وحظر للسفر وتجميد أصول أعضاء في الجماعة، فضلاً عن حظر صادرات الفحم لمنع استخدام هذا المورد لتمويل الأنشطة الإرهابية. ويأتي إدراج حركة الشباب المقترح في قوائم الجزاءات بموجب نظام جزاءات اللجنة المنشأة عملاً بالقرارات ١٢٦٧ (١٩٩٩) و ١٩٨٩ (٢٠١١) و ٢٢٥٣ (٢٠١٥) بشأن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) وتنظيم القاعدة ومن يرتبط بهما من أفراد وجماعات ومؤسسات وكيانات، في وقت تشتد فيه الحاجة إلى استجابة إنسانية قوية للتصدي لصدمات المناخ وزيادة الاحتياجات الإنسانية جراء الجفاف.

وعملا بنظام الجزاءات المفروضة بموجب القرار ٧٥١ (١٩٩٢)، ثمة بند إعفاء للوصول الإنساني. ولا يمكن توقع منح نفس الإعفاء الشامل بموجب نظام جزاءات اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٢٦٧ (١٩٩٩). من شأن ذلك إعاقة وصول المساعدات الإنسانية إلى بعض المناطق الأكثر هشاشة في البلد وعرقلة إيصال المساعدات إلى الأشخاص في تلك المناطق. ومن شأنه تقييد قدرة حكومة الصومال الاتحادية على تقديم المساعدات للفئات الضعيفة من السكان بدعم من الشركاء وسيصب ذلك في مصلحة الخطاب الذي تروج له حركة الشباب وتعزيز صورتها كحكومة أمر واقع في المناطق التي تكون فيها سلطة الدولة محدودة. ومن شأنه أيضا عرقلة الاستثمار وإعاقة النمو الاقتصادي.

وتغتنم حكومة الصومال الاتحادية هذه الفرصة لتكرر إدانتها لأي تدخل في الشؤون الداخلية للصومال وتحذر من التداعيات التي قد تنجم عن هذه الأعمال وما لذلك من عواقب وخيمة على عدم الاستقرار الإقليمي.

ويدعو الصومال جميع الدول إلى الالتزام بقرار الجمعية العامة ٢٦٢٥ (د-٢٥) بشأن ”إعلان مبادئ القانون الدولي المتصلة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول وفقا لميثاق الأمم المتحدة“ الذي يؤكد أن جميع الدول تتمتع بالمساواة في السيادة وضرورة احترام كل دولة للشخصية القانونية للدول الأخرى وعدم قانونية استخدام أي دولة أو تشجيعها استخدام التدابير الاقتصادية أو السياسية أو أي نوع آخر من التدابير لإكراه دولة أخرى من أجل الحصول منها على تبعية ممارسة حقوقها السيادية أو لتأمين مزايا منها من أي نوع كان. وعلاوة على ذلك، تسترعي حكومة الصومال الاتحادية الانتباه إلى المادتين ٥٣ و ٥٤ من دستور جمهورية الصومال الاتحادية اللتين تمنحان حكومة الصومال الاتحادية السلطة الحصرية للدخول في اتفاقات دولية مع دول أخرى بما في ذلك المعاهدات الدولية المتعلقة بالحدود الدولية، سواء الحدود البرية أو البحرية، والسيطرة على المجال الجوي للصومال.

إن معالم الدولة الصومالية آخذة في الظهور. ومن الطبيعي أن تكون هناك آراء متشددة ومتباينة أثناء تطورها. ونحن نشجع جميع أعضاء المجلس على اعتبار ذلك جزءًا أساسيًا من عملية بناء الدولة. وبينما تتعمق ركائز الاتحاد الصومالي وتصبح المعالم أكثر تحديدا، فإننا ممتنون للدعم المستمر لشركائنا وللمجلس في البناء التدريجي لصومال أكثر استقرارا وازدهارا.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): لا توجد أسماء أخرى مدرجة في قائمة المتكلمين. أدعو الآن أعضاء المجلس إلى إجراء مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا للموضوع.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٠٥.